جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية

الشعبة: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية معمقة

من إعداد الطالبتين: – سارة لعمراني.

– يسرى عبادة.

بعنوان:

دور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في زيادة مصداقية القوائم المالية

(دراسة حالة شركة كوندور الكترونيكس)

أعضاء لجنة المناقشة

خولة حموش	**أستاذ مساعد "ب"**	**رئيسا**
خالد حروزي	**أستاذ مساعد "ب "**	**مشرفا**
سهام طالب حسين	**أستاذ محاضر "ب"**	**مناقشا**

السنة الجامعية: 2023-2024

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى: **(فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ وَاشْكُرُواْ لِي وَلَا تَكْفُرُونِ)** البقرة (الآية 152)

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

فالحمد والشكر كما ينبغي لجليل وجهك وعظيم سلطانك.

نتقدم بالشكر الجزيل لمشرفنا الذي منحنا من وقته وجهده ونصائحه القيمة

الأستاذ: "**خالد حروزي**".

كما نتقدم بالشكر لإدارة قسم العلوم المالية والمحاسبة.

وأشكر الأساتذة المحترمين أعضاء لجنة المناقشة.

وجميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إهداء

الحمد لله الذي لا يحمد على النعمة سواه، الحمد لله الذي مهد لنا طريق النجاح أهدي عملي هذا:

إلى الذي تحمل مشقة الحياة من أجل أن يوفر لي سبيل العلم، أبي حفظه الله لي ورعاه.

إلى أسمى وأغلى وأعز أم في الوجود، أمي التي زرعت فيا حب العلم والتي رافقتني وآنستني في درب الحياة.

إلى أخوتي وأخواتي أغلى ما عندي.

إلى أحلى وأغلى رفيقة درب حميدة.

وإلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل يسرى.

وإلى كل صديقاتي أدامكم الله لي ووفقكم في حياتكم.

إلى كل دفعة العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة

دفعة 2023 -2024.

سارة لعمراني

إهداء

الحمد لله الذي يسر لي السبيل وأنار لي الدرب أشكره الذي وفقني لإنهاء هذا العمل المتواضع، أهدي ثمرة جهدي وتخرجي إلى أحبائي الذين كانوا سندي ودعمي خلال هذه الرحلة

إلى **نفسي**، تقديراً لكل الجهد والتعب والسهر الذي بذلته لتحقيق هذا الهدف، لقد كان الطريق طويلاً وشاقاً، ولكن بالإصرار والعزيمة، وصلت إلى ما أنا عليه.

إلى **جدتي الغالية**، رمز الحكمة والصبر، يا من كانت ومازالت دعواتكِ الصادقة ترفعني دائمًا، شكراً لحبكِ وحنانكِ الذي لا يوصف، كلماتك الطيبة كانت دومًا سندًا لي في كل خطوة، لكل لحظة كنتِ فيها بجانبي "اطال الله عمرك".

إلى **أبي العزيز**، يا من كنت دائماً سندي ومصدر قوتي. شكراً لدعمك المتواصل وتضحياتك الكبيرة، ولتوجيهاتك الحكيمة التي كانت نبراساً لي في كل خطوة، ولإيمانك بي الذي أعطاني القوة للاستمرار.

إلى **أمي الحبيبة**، يا من كنتِ دائماً مصدر الإلهام والقوة؛ ملجئي ومصدر حناني، شكراً لعطائكِ اللامحدود ودعواتكِ الصادقة التي كانت تسبقني دائماً، ولحبكِ الذي لا يعرف الحدود، ولكل لحظة من تعبك وسهرك لأجلي.

إلى **إخوتي الأعزاء**، يا من كنتم دائماً الداعم والمشجع، شكراً لوجودكم في حياتي، ولإيمانكم بي في كل خطوة، وللمساندة والتشجيع المستمر.

الى كل من يسكن ذاكرتي ولم يذكر في مذكرتي.

يسرى عبادة

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بدور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في زيادة مصداقية القوائم المالية، إلى محاولة تسليط الضوء على عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية وانعكاس ذلك على شفافية ومصداقية القوائم المالية من خلال تقريب القيم الدفترية للأصول من قيمها الحقيقية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالأصول غير الجارية وإعادة التقييم والقوائم المالية، والاعتماد على أسلوب التحليل المناسب لتحليل القوانين المتعلقة بالدراسة، وأسلوب دراسة الحالة للجانب التطبيقي الذي تناول حالة شركة كوندور الكترونيكس.

خلصت هذه الدراسة في مجموعة من النتائج تمحورت أساسا حول أن عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية تساهم في التقليل من الآثار السلبية للتضخم، كما تساهم في تحسين مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال تقريب القيمة الدفترية للأصول من قيمتها الحقيقية وانعكاس ذلك على المركز المالي للشركة ومنه على مصداقية القوائم المالية المفصح عنها.

الكلمات المفتاحية: الأصول غير الجارية، إعادة التقييم، مصداقية القوائم المالية، شركة كوندور الكترونيكس.

Abstract:

This tagged study entitled "the role of revaluation of non -current assets in increasing financial statements transparency " aims to highlight the process of reassessing non current assets and its reflection on the credibility and the transparency of the financial statement. It also employed an appropriate analytical method to analyze the relevant laws. Additionally, a case study approach was used to examine the practical aspect, focusing on the case of Condor Electronics company. The study revealed several findings, the most significant of which is that Condor company does not regularly conduct reassessments due to challenges in Algerien economic environment.

As a result, the company relies on evaluating its assets based on historical cost, which does not accurately reflect their value in the financial statements. In contrast, the reassessment method significantly contributes to the transparency and accuracy of financial statements, as evidenced by Condor's revaluation of its lands to develop more effective investment and financing strategies.

Key words: non-current assets, revalution, financial statements transparency, Condor Electronics Company.

العنوان	الصفحة
شكر وعرفان	–
الإهداء	–
الملخص	I
فهرس المحتويات	II
فهرس الجداول	IV
فهرس الأشكال	V
فهرس الملاحق	VI
مقدمة	أ
الفصل الأول: مصداقية القوائم المالية في إطار إعادة تقييم الأصول غير الجارية.	
تمهيد.	05
المبحث الأول: القوائم المالية في ظل إعادة تقييم الأصول غير الجارية.	06
المطلب الأول: إعادة تقييم الأصول غير الجارية.	06
المطلب الثاني: مصداقية القوائم المالية.	16
المبحث الثاني: الدراسات السابقة.	28
المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية.	28
المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية.	29
خلاصة.	31
الفصل الثاني: دراسة حالة شركة كوندور الكترونيكس.	
تمهيد.	33
المبحث الأول: تقديم شركة كوندور الكترونيكس.	34

المطلب الأول: التعريف بشركة كوندور الكترونيكس.	34
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة كوندور الكترونيكس.	35
المبحث الثاني: إعادة تقييم الأصول غير الجارية وأثرها على مصداقية القوائم المالية لشركة كوندور الكترونيس.	43
المطلب الأول: إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس وفقا للخبير.	43
المطلب الثاني: دور إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس على الوضعية المالية.	45
خلاصة.	50
الخاتمة.	52
قائمة المراجع.	56
الملاحق.	59

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
02- 01	البطاقة الفنية لشركة كوندور الكترونيكس.	35
02 -02	التغير في قيمة أراضي شركة كوندور الكترونيكس للسنتين 2018- 2019.	46
02- 03	فارق إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس في سنة 2019.	47
02- 04	التغير في الأموال الخاصة لشركة كوندور الكترونيكس بين السنتين 2018- 2019.	47
02- 05	التغير في الالتزامات البنكية لشركة كوندور الكترونيكس بين السنتين 2018- 2019.	48

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01-01	الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية.	22
01 -02	الهيكل التنظيمي لشركة كوندور الكترونيكس.	36
02 -02	الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.	41

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	معلومات حول الأرض محل إعادة التقييم.	59
02	تقرير خبير المتعلق بإعادة التقييم.	60
03	وثيقة التسجيل المحاسبي لفارق إعادة التقييم.	67
04	الميزانية المالية المقفلة لشركة كوندور الكترونيكس – أصول– لسنة 2018 -2019.	71
05	الميزانية المالية المقفلة لشركة كوندور الكترونيكس – خصوم– لسنة 2018 -2019.	72
06	الالتزامات البنكية لشركة كوندور الكترونيكس.	73

مقدمة

تعد عملية الإفصاح المحاسبي إحدى أهم العمليات المحاسبية، إذ تعبر عن مخرجات المحاسبة المالية والتي يفترض أن تكون صادقة، شفافة ومعبرة بدقة عن الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية محل الإفصاح، وهذا لما لهذه المعلومات من أهمية نسبية بالغة لمستخدمي المعلومات المالية، باعتبارها الأساس الذي يتم الاستناد عليه لاتخاذ مختلف القرارات (استثمار، تمويل، اقتراض، مديونية... إلخ) غير أن عملية الإفصاح المحاسبي عادة ما تواجه مجموعة من التحديات التي من شأنها التأثير على جودة المعلومة المالية المقدمة، ومنه التأثير على مصداقيتها، ولعل أن أكثر هذه التحديات هو التضخم، لما لهذا الأخير من تأثير على ارتفاع القيم والأسعار، الأمر الذي ينعكس بدوره على انخفاض مصداقية المعلومات المالية المفصح عنها، خصوصا إذا كانت هذه المعلومات مقيمة بالتكلفة التاريخية.

وللتقليل من أثار التضخم على مصداقية القوائم المالية وبغرض تقريب القيم الدفترية للأصول من قيمتها الحقيقية تعتمد الكثير من المؤسسات الاقتصادية على إعادة تقييم أصولها عموما، وأصولها غير الجارية على وجه الخصوص باعتبارها أكثر أنواع الأصول تأثرًا بالتضخم نظرا لطول مدة بقائها داخل المؤسسة الاقتصادية.

وفي خضم ما سبق جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية ومدى تأثيرها على المركز المالي للمؤسسات الاقتصادية من جهة، وزيادة مصداقية القوائم المالية من جهة أخرى. من خلال هذه المقدمة يمكن طرح الإشكالية التالية:

1. **الإشكالية:** على ضوء ما سبق تمحورت مشكلة الدراسة في السؤال الرئيسي التالي:

ما هو دور عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية في تحسين مصداقية القوائم المالية لشركة كوندور الكترونيكس؟

2. **الأسئلة الفرعية:** من أجل معالجة وتحليل هذه المشكلة وبغية الوصول إلى فهم واضح لها، تم طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- **كيف تؤثر عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية على المركز المالي لشركة كوندور الكترونيكس؟**
- **كيف تساهم عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية في تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة المالية؟**

3. **الفرضيات:** للإجابة عن الأسئلة المطروحة السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية لها تأثير إيجابي على المركز المالي لشركة كوندور الكترونيكس.

- إعادة تقييم الأصول غير الجارية تساهم في زيادة شفافية ومصداقية القوائم المالية من خلال تحسين الملاءمة والموثوقية وفهم المعلومة.

4. أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذه الدراسة لإلقاء الضوء على الأثر السلبي للتضخم الحاصل في الجزائر وإبراز أهمية إعادة التقييم الذي يمثل الأداة الفعالة لتقريب القيمة الدفترية من القيمة الحقيقية وبالتالي تعزيز الخصائص النوعية للمعلومة المالية وزيادة المركز المالي.

5. أهداف الدراسة:

يهدف هذا الموضوع إلى إبراز دور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في مصداقية القوائم المالية وذلك من خلال:

- التعرف على دور الذي تلعبه عملية إعادة التقييم في تحسين مصداقية القوائم المالية.
- التعرف على مدى اعتماد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على أسلوب إعادة تقييم الأصول غير الجارية.
- الوقوف عند الدوافع وراء عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية والتكاليف المترتبة على ذلك.

6. منهج الدراسة:

في إطار إعداد هذه الدراسة ومن أجل معالجة إشكالية الموضوع بمستوى عالي من الموضوعية تم الاعتماد على المنهج الوصفي واستخدام أسلوب التحليل فيما يتعلق بالفصل النظري، أما في الفصل التطبيقي تم الاعتماد على منهج دراسة الحالة.

7. حدود الدراسة:

- **الحدود الموضوعية:** تم من خلال هذه الدراسة التطرق إلى موضوع إعادة التقييم كمتغير مستقل وكيفية تأثيره في مصداقية القوائم المالية باعتبارها متغيرا تابعا.
- **الحدود الزمنية:** مست هذه الدراسة القوائم المالية للسنتين 2018 و2019.
- **الحدود المكانية:** تمت الدراسة ميدانيا في شركة كوندور الكترونيكس المتواجدة بالمنطقة الصناعية لولاية برج بوعريريج.

8. أسباب اختيار الموضوع:

هناك عدة أسباب لاختيار هذا الموضوع منها ما هو ذاتي وما هو موضوعي نوجزها فيما يلي:

- ارتباطه الوثيق بتخصص المحاسبة.

- الرغبة الشخصية في الاطلاع والبحث في الموضوع.
- دراسة عنصر مهم في عملية التقييم المحاسبي (إعادة التقييم).

9. هيكل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، الفصل الأول يتضمن الإطار النظري للموضوع، حيث قسم إلى مبحثين، المبحث الأول سيتم التطرق فيه إلى إعادة تقييم الأصول غير الجارية والقوائم المالية من خلال توضيح ماهيتهم بصورة أشمل، أما المبحث الثاني تم التطرق فيه إلى الدراسات السابقة الخاصة بإعادة تقييم الأصول غير الجارية والقوائم المالية، أما في الفصل الثاني المتمثل في الدراسة التطبيقية التي كانت في شركة كوندور الكترونيكس، حيث تم تقسيمه إلى مبحثين، المبحث الأول تم فيه تقديم شركة كوندور الكترونيكس، أما المبحث الثاني تم إبراز فيه الأصول غير الجارية التي قامت شركة كوندور الكترونيكس بإعادة تقييمها وتوضيح دورها في تحسين مصداقية القوائم المالية، كما تم في النهاية إعداد خاتمة الدراسة التي تضمنت نتائج الفصلين مع التأكد من مدى صحة الفرضيات، متبوعة بجملة من الاقتراحات المستنتجة، وأخيرا تمت صياغة آفاق الدراسة.

الفصل الأول:

مصداقية القوائم المالية في إطار إعادة تقييم الأصول غير الجارية.

تمهيد:

يشهد العالم تغيرات وتطورات سريعة في البيئة الاقتصادية والمحاسبية بتزايد حجم الأعمال وتباينها والانفتاح الاقتصادي بين الدول، أدى كل ذلك إلى التأثير على مهنة المحاسبة والتأثير على بعض المبادئ التي تقوم عليها ومن بينها مبدأ التكلفة التاريخية في تقييم الأصول غير الجارية، الذي يتجاهل التغيرات في الأسعار التي تحدث من فترة إلى أخرى والتي تؤثر على الوضع المالي للمؤسسة.

ومن هنا بدأ التوجه لإيجاد طرق محاسبية جديدة للتقييم التي تكون أكثر دقة وأقرب إلى الواقع الفعلي التي تعتمد على التقييم وفق القيمة العادلة أو الحقيقية، مما أدى إلى اعتمادها في محاسبة وعرض عناصر القوائم المالية والإفصاح عنها للتقليل من الأخطار ولإعطاء صورة صادقة لها من خلال تقييم وإعادة تقييم الأصول غير الجارية باعتبارها عنصرًا مهمًا لأغلبية المؤسسات الاقتصادية، وأصبح من الضروري التحكم في كيفية محاسبتها وتقييمها وتسجيلها بقيمتها الحقيقية.

ولتوضيح أشمل تم تقسيم الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: القوائم المالية في ظل إعادة تقييم الأصول غير الجارية.

المبحث الثاني: دراسات سابقة.

المبحث الأول: القوائم المالية في ظل إعادة تقييم الأصول غير الجارية.

حدد النظام المحاسبي المالي بوضوح مبادئ وقواعد التقييم وإعادة التقييم للتقليل من الأخطاء وإعطاء صورة صادقة للقوائم المالية، في هذا المبحث سنقوم بتوضيح أكثر لماهية إعادة تقييم الأصول غير الجارية ومدى تأثيرها على القوائم المالية.

المطلب الأول: إعادة تقييم الأصول غير الجارية

لأهمية الأصول غير الجارية في القوائم المالية تلجأ المؤسسة إلى تقييمها وإعادة تقييمها من أجل الوصول إلى نتائج أكثر دقة تعبر عن الوضعية المالية الحقيقية لها.

أولا: ماهية الأصول غير الجارية

تعد الأصول غير الجارية ذات أهمية بالغة بالنسبة لغالبية المؤسسات الاقتصادية، باعتبارها تمثل الأصول الثابتة والمستمرة التي يرتكز عليها إنشاء أي مشروع اقتصادي، إذا من خلال هذا العنصر سيتم التطرق إلى ماهية الأصول غير الجارية كأحد أهم العناصر ضمن هيكلة المؤسسة الاقتصادية.

1. تعريف الأصول غير الجارية:

عرف النظام المحاسبي المالي الأصول غير الجارية حسب ما ورد في المادة 21 من المرسوم التنفيذي رقم 08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008 على أنها: "الأصول الموجهة للاستعمال المستمر لتغطية احتياجات أنشطة الكيان مثل الأصول العينية، الثابتة أو المعنوية" وهي "الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير الموجهة لأن يتم تحقيقها خلال الاثني عشرة شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال".[1]

وعرفت أيضا بأنها "تلك الأصول التي يتم استغلالها داخل المنشأة لأكثر من فترة مالية واحدة (أي أكثر من سنة في العادة) كالآلات والعقارات والأثاث وغيرها".[2]

وهي "الأصول التي تمتلكها المنشأة بقصد الاستخدام وليس بقصد إعادة بيعها وتتميز بأنها معمرة أي أن خدماتها ليست مقصورة على سنة مالية واحدة ولكنها تمتد إلى عدد من السنوات المالية".[3]

---

[1]- المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11، المادة 21، ص13.

[2]- وليد ناجي الحيالي، **أصول المحاسبة المالية**، ج1، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007، ص37.

[3]- ضياء نصر الله الدرملي، **المعالجة المحاسبية للأصول**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008، ص347.

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن القول أن الأصول غير الجارية هي التثبيتات التي تمتلكها المؤسسة بهدف مزاولة نشاطها وليس بقصد بيعها، ويقدر عمرها الإنتاجي أكثر من سنة وتختلف الأصول غير الجارية في المؤسسة حسب طبيعة عملها.

2. خصائص الأصول غير الجارية:

تتميز الأصول غير الجارية عموما بالخصائص التالية:[1]

- أن يتم شراء الأصول بقصد استخدامها في الأنشطة، وليس بقصد بيعها، حيث لا يتم تصنيف أي من الأصول على أنها أصول غير جارية بخلاف تلك المستخدمة في الأنشطة اليومية للمنشأة.
- تتميز هذه الأصول بطبيعتها طويلة الأجل، وهي ليست أصولا متداولة، وعادة ما تتطلب الإهتلاك.
- توفر الأصول غير الجارية خدمات اقتصادية على مدى السنوات القليلة القادمة لأنها تقدم مجموعة من الخدمات المستقبلية، ويتم تخصيص الاستثمارات في هذه الأصول في المستقبل من خلال رسوم الإهتلاك الدورية.
- أن تكون لهذه الأصول وجود مادي ملموس مثل الأراضي والمباني والمعدات والسيارات.

3. تصنيفات الأصول غير الجارية:

محاسبيا يمكن تصنيف الأصول غير الجارية إلى تثبيتات معنوية، وتثبيتات عينة وتثبيتات مالية وهي على النحو التالي:

1.3. التثبيتات المعنوية:

حسب المعيار المحاسبي الدولي الثامن والثلاثين(IAS38) تم تعريفها على أنها " هي الأصول غير الملموسة التي يمكن تحديدها ولكن ليس لها وجود مادي"، ويجب أن تستوفي شرطين التاليين:[2]

- تسيطر عليها المنشأة بسبب أحداث سابقة مثل الشراء أو التطوير الداخلي.

[1]– أمين السيد أحمد لطفي، **إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008، ص، ص 429،430.

[2] – جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص 258.

- تتوقع المنشأة الحصول على منافع اقتصادية تتمثل في التدفقات النقدية المستقبلية من خلال حيازتها لها أو عند استخدامها.

2.3. التثبيتات العينية:

ورد تعريف لها في القرار الصادر في 26 جويلية 2008 ضمن الجريدة الرسمية العدد 19 لسنة 2009 على أنها: "أصل عيني يحوزه الكيان من أجل الإنتاج، وتقديم الخدمات، والإيجار، والاستعمال لأغراض إدارية، والذي يفترض أن تستغرق مدة استعماله إلى ما بعد مدة السنة المالية".[1]

3.3. التثبيتات المالية:

هي "عبارة عن سندات وحقوق لأكثر من سنة ممتلكة من طرف وحدة اقتصادية أخرى غير القيم المنقولة للتوظيف"، تتمثل هذه الأصول في:[2]

- سندات المساهمة والحقوق المرتبطة بها (السندات المالية الموظفة).
- السندات الثابتة لنشاط حافظة الأوراق المالية (المساهمات النقدية).
- سندات ثابتة أخرى المتمثل في حصص من رأس المال أو حصص التوظيف على المدى الطويل (الالتزامات والديون).
- القروض والحقوق التي ليس للمؤسسة النية في بيعها على المدى القصير (حقوق الزبائن أكثر من سنة).

4. المعالجة المحاسبية للأصول غير الجارية:

1.4. المعالجة المحاسبية للتثبيتات المعنوية:

تم التمييز بين نوعيين من التثبيتات المعنوية، وهي:

1.1.4. التثبيتات المعنوية المولدة بشكل داخلي: تمر بمرحلتين:[3]

المرحلة الأولى: تسجيل التكاليف بحسب طبيعتها (في المجموعة السادسة) حيث يتم تسجيل المصاريف المتعلقة بعنصر من العناصر المعنوية التي أدرجت أصلا في الحسابات كأعباء من قبل الكيان في كشوفها

---

[1]– القرار المؤرخ بـ 26جويلية 2008، المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، المؤرخ بـ 25مارس 2009، ص 8، النقطة 1.121.

[2]– حاج علي، **النظام المحاسبي المالي الجديد**، دار بلقيس، الجزائر، 2012، ص 60.

[3]– رحال ناصر وعوادي مصطفى: **المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد**، ملتقى حول المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي، المركز الجامعي الوادي، الجزائر، ص، ص 4، 5.

المالية السنوية السابقة، وهذه المصاريف لا يمكن دمجها في تكلفة أي عنصر من التثبيتات المعنوية في تاريخ لاحق، ويكون القيد كما يلي:

		---------- التاريخ ----------		
6XX		من حـ/ مصاريف المعينة	XXXX	
	401/512/53	إلى حـ/ موردو المخزونات /البنك/الصندوق		XXXX
		" **تسجيل المصاريف** "		

المرحلة الثانية: تحويل المصروف العادي إلى الأصول المعنوية يجعل الحساب 203 (مصاريف التنمية القابلة للتثبيت) مدينا إلى الحساب 73 (الإنتاج المثبت) ويكون القيد كما يلي:

		---------- التاريخ ----------		
203		من حـ/ مصاريف التنمية القابلة للتثبيت	XXXX	
	73	إلى حـ/ الإنتاج المثبت للتثبيتات المعنوية		XXXX
		"**تحويل المصاريف إلى تثبيتات معنوية**"		

2.1.4. التثبيتات المعنوية الأخرى:

إن تسجيل المصاريف المتعلقة بعنصر من العناصر المعنوية التي أدرجت أصلا في الحسابات كأعباء من قبل الكيان في كشوفها المالية السنوية السابقة، وهذه المصاريف لا يمكن دمجها في تكلفة أي عنصر من الأصول المعنوية في تاريخ لاحق،[1] تعالج محاسبيا على النحو التالي:

		---------- التاريخ ----------		
20X		من حـ/ تثبيتات معنوية	XXXX	
	401/512/53	إلى حـ/ موردو المخزونات /البنك/الصندوق		XXXX
		" **اقتناء تثبيتات معنوية**"		

[1] – رحال ناصر ومصطفى عوادي، مرجع سابق، ص 5.

2.4. المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية:

تدرج التثبيتات في الحسابات بالتكلفة المنسوبة لها مباشرة، ولها ثلاث حالات:

1.2.4. بقيمة الإسهام: يكون الإسهام إما بالأموال الخاصة التي يكون تسجيلها محاسبيا بجعل الحساب 21 (تثبيتات عينية) مدينا والحساب 101 (الأموال الخاصة) دائنا، أو الإسهام عن طريق مساهمة مجموعة من الشركاء في هذه الحالة يتم تسجيل الحساب 21 مدينا والحساب 456 دائنا. [1]

		---------- التاريخ ----------		
21X		من حـ/ تثبيتات عينية	XXXX	
	456/101	إلى حـ/ أموال خاصة / م م من الشركاء		XXXX
		"**حيازة بواسطة إسهامات**"		

2.2.4. حالة الاقتناء: يجب قياس التثبيتات العينية عند الاعتراف بها كأصل مبدئيًا على أساس تكلفتها، وتتضمن تكلفة الممتلكات والتجهيزات والمعدات ثمن شرائها، الذي يتضمن الرسوم الجمركية وضرائب الشراء غير القابلة للاسترجاع، وأية تكاليف يمكن أن تنسب مباشرة إلى تجهيز الأصل للاستخدام المقصود ويستتر أي خصم تجاري أو تخفيض في القيمة للوصول إلى سعر الشراء،[2] ويكون التسجيل المحاسبي للتثبيتات العينية كما يلي:

		------- بتاريخ عملية الاقتناء------		
21X		من حـ/ تثبيتات عينية	XXXX	
	404	إلى حـ/ موردو التثبيتات		XXXX
		"**فاتورة اقتناء تثبيت عيني**"		
		---------- // ----------		
404		من حـ/ مورد القيم الثابتة	XXXX	

[1] – عبد اللطيف عثمان وعباس لحمر، "**المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي**"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 04، 02جوان 2018، مستغانم، الجزائر، ص 60.

[2] – نفس المرجع، ص 61.

	53/512	إلى حـ/ البنك أو الصندوق "**قيد التسديد**"		XXXX

3.2.4. حالة الإنشاء أو التصنيع داخل المؤسسة لذاتها:[1] إن تكلفة التثبيتات العينية التي تقوم المؤسسة بإنشائها أو تصنيعها داخليا وطبقا للنظام المحاسبي المالي تتضمن كل تكاليف العمالة والمواد الأولية وكل التكاليف المباشرة الداخلة في عملية الإنشاء أو التصنيع، بالإضافة إلى التكلفة المتوقعة لتفكيك التثبيت بعد انقضاء عمره الإنتاجي أو تكلفة تجديد موقع.

تمر حالة الإنشاء أو التصنيع الداخلي بعد مراحل وقد تتجاوز السنة المالية الواحدة، لذلك تقيد بمبدأ استقلالية الدورات فإنه في نهاية كل سنة مالية يتم إثبات الجزء المنجز والمتعلق بتلك السنة بغرض فصل أعباء وإيرادات كل دورة عن الأخرى.

وبالرغم من أن التثبيتات قيد الإنجاز لا تلبي الشرط الأول للاعتراف بالتثبيتات إذا لا يمكن احتمال تدفق منافع اقتصادية مستقبلية من أصول ليكتمل إنجازها بعد، إلا أن النظام المحاسبي المالي صنفها ضمن التثبيتات.

ويكون التسجيل المحاسبي للتثبيت المادي قيد الإنجاز حتى اكتمال الإنجاز كما يلي:

		---------- تاريخ----------		
6XX		من حـ/ أحد حسابات الأعباء	XXXX	
	53/512	إلى حـ/ البنك أو الصندوق		XXXX
		"**اثبات تحمل الأعباء**"		
		---------12/31/ن---------		
232		من حـ/ قيم ثابتة مادية قيد الانجاز	XXXX	
	732	إلى حـ/ الإنتاج المثبت للأصول العينية.		XXXX
		"**اثبات الإيراد المتعلق بالجزء المنجز**"		

[1]– عبد اللطيف عثمان وعباس لحمر، مرجع سابق، ص 61.

21X		------تاريخ اكتمال الانجاز ------	XXXX	
	232	من حـ/ تثبيتات عينية		XXXX
		إلى حـ/ قيم ثابتة مادية قيد الانجاز		
		"**انشاء أو تصنيع تثبيت عيني داخليا**"		

3.4. المعالجة المحاسبية للتثبيتات المالية:

تدرج حسابات التثبيتات المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي تمثل القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة والرسوم غير المسترجعة، ومصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب. [1]

1.3.4. حالة الاقتناء: يكون التسجيل المحاسبي عند شراء تثبيت مالي على النحو التالي:

		--------- تاريخ الاقتناء --------		
26X/27X		من حـ/ تثبيتات مالية	XXXX	
	512	إلى حـ/ البنك		XXXX
		"**اقتناء تثبيتات مالية**"		

بعد تبيان طرق التسجيل المحاسبي لكل صنف من أصناف الأصول غير الجارية وكيفية تقييمها الآن سوف نتطرق إلى توضيح ماهية إعادة تقييمها وطريقة التسجيل محاسبي لها.

ثانيا: إعادة التقييم

تتوجه أغلب الأنظمة المحاسبية التي تستند على التكلفة التاريخية كأسلوب قياس بمنح المؤسسات الحق في إعادة تقييم أصولها الاقتصادية بغرض إلغاء أثر التضخم والمحافظة على مصداقية القوائم المالية، وعلى ما سبق سنحاول من خلال هذا العنصر الوقوف عند أهم عناصر إعادة التقييم لتبين ماهيته وطريقة تسجيله محاسبيا.

[1]– رحال ناصر ومصطفى عوادي، مرجع سابق، ص 13.

1. تعريف إعادة التقييم:

حسب النظام المحاسبي المالي تعتبر إعادة التقييم: "إجراء حر بخلاف ما كان قائما قبل هذا التاريخ أين كانت إعادة التقييم قانونية حيث تؤسس وفقا لمراسيم تنفيذية تهدف تصحيح القيم التاريخية للموجودات الواردة في الميزانية كي تقترب من القيم السوقية تؤدي عملية إعادة التقييم إلى الزيادة في القيمة الدفترية للأصل وبالتالي إلى ارتفاع حصص الإهتلاكات المستقبلية حيث ينتج عن هذا الإجراء انخفاض في نتائج الدورات المحاسبية اللاحقة الذي يؤدي إلى تخفيض الضرائب المستحقة".[1]

إن إعادة تقييم تثبيت ما هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المعنية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية، والتي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونيا مثل وزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب.[2]

2. شروط إعادة التقييم:

وفقا للمعالجة المرجعية التي نص عليها النظام المحاسبي:[3]

- يتم إدراج التثبيت العيني أولا كأصل، ثم يتم إدراجه في الحساب بعد طرح مجموع الإهتلاك ومجموع خسارة القيمة من تكلفته.
- يسمح للمؤسسة بإدراج في الحسابات التثبيتات العينية التي تنتمي إلى فئة أو فئات من التثبيتات التي تم تحديدها مسبقا بناء على المبلغ المعاد تقييمه.
- في إطار هذه المعالجة، يدرج في الحسابات كل تثبيت معني بعد إدراجه الأولي باعتباره أصلا، بمبلغه المعاد تقييمه أي بقيمته الحقيقية في تاريخ إعادة تقييمه منقوصا منها مجموع الإهتلاكات ومجموع خسائر القيمة اللاحقة.
- تطبق إعادة التقييم بانتظامية كافية حتى لا تختلف القيمة المحاسبية للتثبيتات العينية اختلافا كبيرا عن القيمة السوقية عند تاريخ الإقفال، إذا أعيد تقيم التثبيت يجب تطبيق نفس الإجراء لكافة الفئة التي ينتمي إليها ذلك التثبيت.

---

[1]– جمال لعشيشي، **محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد**، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، متيجة للطباعة، 2010، الجزائر، ص89.

[2]– عبد الرحمان عطية، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي**، ط1، 2011، برج بوعريريج، الجزائر، ص218.

[3]– جمال لعشيشي، مرجع سابق، ص89.

- يتم تحديد هذه القيمة فيما يخص الأراضي والمباني من طرف خبراء مؤهلين، وبالنسبة للأصول المختصة جدا والتي لا تمتلك سوقا لها يتم تقييم قيمتها العادلة بواسطة تكلفة الإحلال أو مردودية الأصل.

3. أهداف إعادة التقييم:

يمكن تقديم أهم أهداف إعادة التقييم على النحو التالي:[1]

- **الهدف الإعلامي:** أي تقديم وإعلام عناصر الميزانية بالقيم الحالية وليس بالتاريخية، والتي على أساسها ستكون نتائج الدراسة والتحليل للميزانية أكثر دقة.
- **الهدف المالي:** أي جعل الإهتلاكات مصدرا واقعيا وكافيا لتمويل التجهيزات التي تم إهتلاكها بالكامل.
- **الهدف الاقتصادي:** يعني تقييم عناصر الميزانية المختلفة بالوحدة النقدية ذات القوة الشرائية المتقاربة.

4. المعالجة المحاسبية لفرق إعادة التقييم:

فرق إعادة التقييم يساوي إلى فائض القيمة العادلة على القيمة المحاسبية الصافية للتجهز وهو يسجل كزيادة في القيمة الأصلية للأصل، وفي المقابل حساب الأموال الخاصة حـ/ 105 فرق إعادة التقييم لكن؛ إعادة التقييم الموجبة تسجل في النواتج في حالة ما إذا كانت تعوض إعادة تقييم سالبة لنفس الأصل سجلت سابقا في الأعباء.[2]

1.4. أساس إعادة تقييم التثبيتات:

هناك حالتان لأساس إعادة تقييم التثبيتات وهما:

1.1.4. إعادة تقييم القيمة الإجمالية للتثبيت: في هذه الحالة فإن إعادة تقييم تثبيت ما تتم بإعادة تقييم قيمته الإجمالية وكذا الاهتلاكات الخاصة به وهذا اعتمادا على معامل يحسب بنسبة القيمة العادلة (أي سعر البيع الصافي) للأصل إلى قيمته المحاسبية الصافية أي أن: [3]

معامل إعادة التقييم= القيمة العادلة للأصل/ قيمته المحاسبية الصافية.

[1]– عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص228.

[2]– هوام جمعة، **المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017، ص78.

[3]– عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص، ص 219،220.

حيث القيمة المحاسبية الصافية: هي قيمة الأصل المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة بعد طرح الإهتلاكات المتراكمة خسائر القيمة المسجلة؛

إن فرق إعادة التقييم هو الفرق ما بين القيمة الإجمالية (التاريخية) المعاد تقييمها للتثبيت من جهة ومجموع الإهتلاكات المعاد تقييمها من جهة أخرى.

والتسجيل المحاسبي لفارق إعادة التقييم يكون كالاتي:

		---------- التاريخ ----------		
2XX		من حـ/ تثبيتات (زيادة قيمة الأصل)	XXXX	
	28X	إلى حـ/ إهتلاك التثبيتات (زيادة إهتلاك المجمع)		XXXX
	105	حـ/ فارق إعادة التقييم		XXXX
		"**إعادة تقييم تثبيت**"		

وبعد إعادة تقييم التثبيت يحسب قسط الإهتلاك بتقسيم القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم على فترة الاستخدام المتبقية للتثبيت.

2.1.4. إعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت: وتتم وفق المراحل الآتية: [1]

- ترصيد الإهتلاكات المجمعة للتثبيت المراد إعادة تقيمه مع حساب الأصل المعني للحصول على قيمته المحاسبية الصافية؛
- تحديد القيمة العادلة للتثبيت وحساب الفرق بينها وبين قيمته المحاسبية الصافية؛ وهنا يتم الحصول على فرق إعادة التقييم والذي يضاف إلى القيمة المحاسبية الصافية؛ كما في القيد الآتي:

[1]– عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص 220.

2XX		---------- التاريخ ----------	XXXX	
	105	من حـ/ تثبيتات (زيادة قيمة الأصل)		XXXX
		إلى حـ/ فارق إعادة التقييم		
		"**إعادة تقييم تثبيت**"		

وفي نهاية السنة يحسب قسط الإهتلاك السنوي بقسمة القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها للتثبيت على فترة استخدامه المتبقية.

المطلب الثاني: مصداقية القوائم المالية

تعد القوائم المالية التي تقوم المؤسسة الاقتصادية بإعدادها أحد الوسائل التي تفيد مستخدميها في إظهار الوضع المالي وتقييمه والتي يمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات الاقتصادية، ومصداقية هذه القوائم تهدف إلى جعل المعلومات سهلة الوصول ومفهومة بطريقة منهجية فهذا ما يساهم في بناء الثقة المشتركة بين المؤسسة والمستخدمين.

أولا: ماهية القوائم المالية

من أجل الإلمام بالقوائم المالية وأهميتها وأهدافها يتطلب معرفة ماهيتها وكل ما يتعلق بها، سيتم تناول أولا المفاهيم العامة للقوائم المالية.

1. تعريف القوائم المالية:

هناك عدة تعاريف للقوائم المالية منها:

حسب مجلس معايير المحاسبة الدولية IASB فقد وضع المعيار المحاسبي الدولي الأول ISA1 المعدل في عام 1997 لعرض القوائم المالية، والذي يبين فيه أن القوائم المالية هي عرض مالي هيكلي للمركز المالي للمؤسسة وعمليات التي تقوم بها، والهدف من القوائم المالية ذات الأغراض العامة هو تقديم المعلومات حول المركز المالي للمؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية مما هو نافع لسلسلة عريضة من المستخدمين عند اتخاذهم قرارات اقتصادية كما تبين القوائم المالية نتائج تولي الإدارة للأعمال الموكلة لها.[1]

[1]– سعيدي عبد الحليم، **محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014–2015، ص3.

حسب مجلس المعايير المحاسبة المالية FASB في البيان رقم (05) للمفاهيم المحاسبية أن القوائم المالية للوحدة المحاسبية بأنها مجموعة مترابطة بشكل اساسي مع بعضها البعض ويتم اشتقاقها من نفس البيانات المعتمدة، فالقوائم المالية ترتبط مع بعضها لأنها تعكس مظاهر مختلفة لنفس العمليات أو الأحداث الأخرى المؤثرة في الوحدة المحاسبية، فتعد القوائم المالية الوسائل الأساسية التي يمكن من خلالها توصيل المعلومات المالية للأطراف الخارجية وهذه القوائم تقدم تاريخ مستمرا ومعبرا عنه بوحدات نقدية؛ فهي عبارة عن نظام للمعلومات المحاسبية ويتم توصيلها للأطراف الخارجية مع المشروع.[1]

تعرف حسب نظام المحاسبي المالي SCF على أنها نتيجة لإجراء معالجة المعلومات المأخوذة من أعمال التبسيط والتلخيص والهيكلة تضبط تحت مسؤولية مسيري الكيان وتعد سنويا تشمل: ميزانية، حساب النتائج، جدول سيولة الخزينة، جدول تغير الأموال الخاصة والملحق.[2]

إنطلاقاً من التعاريف السابقة يمكن القول أن القوائم المالية هي عرض هيكلي للمركز المالي وعمليات الوحدة الاقتصادية خلال فترة مالية محددة، تهدف إلى تقديم معلومات حول المؤسسة وأدائها وتدفقاتها النقدية من أجل فهم الوضعية المالية وسهولة اتخاذ قرارات مستقبلية.

2. أهمية القوائم المالية:

تنبع أهمية القوائم المالية في أهمية المعلومات التي تحتويها وتعد من أهم المصادر التي توفرها مخرجات النظام المحاسبي للمؤسسة، تبرز أهمية هذه القوائم في ثلاث عناصر أساسية:[3]

1.2. أداة اتصال: تعتبر القوائم المالية أداة لإيصال رسالة مفهومة وواضحة لمستعملي المعلومات المحاسبية عن نشاط المؤسسة والمستثمرين فيها، كما تعتبر وسيلة لربط علاقات بين الموردين والعملاء والبنوك.

2.2. وسيلة لتقييم الأداء: تقدم القوائم المالية ملخصا لأداء المؤسسة خلال فترة زمنية معينة مما يساعد مستعمليها الداخليين والخارجين على اتخاذ قراراتهم، تعكس هذه البيانات قوة وضعف المؤسسة وكيفية إدارتها للأموال. مما يساهم في تقييم أداء الإدارة ومراقبة المركز المالي وتقدمها نحو أهدافها.

---

[1]– سعيدي عبد الحليم، مرجع سابق، ص4.

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 26جويلية 2008، المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،2009، ص، ص 22، 23.

[3]– العزلي كمال، **أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة القوائم المالية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس سطيف،2021 –2022، ص87.

3.2. وسيلة في اتخاذ القرار: تساعد القوائم المالية الإدارة في اتخاذ قرارات متعلقة بكيفية صرف الموارد في المستقبل؛ ومساعدة الأطراف الأخرى المرتبطة مباشرة بالمؤسسة كالموردين والعملاء والبنوك.

3. أهداف القوائم المالية:

تهدف القوائم المالية إلى توفير المعلومات ذات الفائدة والمنفعة لمستعمليها عند اتخاذ قراراتهم وفيما يلي تم التطرق إلى أهمها:[1]

1.3. المركز المالي: تأثير المركز المالي للمنشأة يعتمد على معرفتها بالأصول والهيكل المالي الخاص بها بما في ذلك مصادر التمويل الداخلية والخارجية للمنشاة والتزاماتها حيث يتعين عليها فحص سيولتها وقدرتها على تلبية هذه الالتزامات والتكيف مع التغيرات البيئية التي تؤثر عليها.

2.3. الأداء المالي: يعبر الأداء المالي عن قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح من الاستثمارات وتساهم معلومات الأرباح في توقع تدفقات النقدية المستقبلية. يعتبر الربح والخسارة مؤشرا رئيسيا لأداء المؤسسة عبر مقارنة الدخل بالمصروفات حيث تعرض هذه المعلومات في قائمة الدخل.

3.3. التغيرات في المركز المالي: يهتم مستخدمو القوائم المالية بالتغيرات في نشاطات التشغيلية والتحويلية والاستثمارية خلال الدورة حيث تساهم هذه المعلومات في تقييم أداء المنشأة وتحليل وتوليد واستخدام تدفقات النقد.

تجدر الإشارة إلى أن هذه المواضيع المذكورة سابقا ليست مستقلة بل متداخلة فيما بينها وتعكس جوانب مختلفة للأحداث والصفقات التي قامت بها المؤسسة.

ثانيا: خصائص وأنواع القوائم المالية

كون المعلومة المالية مفيدة لاتخاذ القرار على العديد من المستويات؛ فإن بإمكان أن تمتاز هذه المعلومة بمجموعة من الخصائص النوعية التي تضمن جودتها، وتحقيقها للهدف منها، وفيما يلي:

[1]– بونعجة سحنون، **أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لنظام المحاسبي المالي**، دار الابتكار، عمان، الأردن، 2017، ص 83.

1. الخصائص النوعية للمعلومة المالية:

هي مجموعة من الصفات التي يجب أن تتميز بها المعلومات المالية بحيث تجعلها مفيدة لغرض اتخاذ القرارات من قبل مستخدميها ومنهم المستثمرون الحاليون والمحتملون والمقرضون والدائنون وغيرهم.[1]

ويعد البيان رقم 08 الصادر من مجلس معايير المحاسبية المالية FASB عام 2010 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية الدراسة الأكثر شمولية وأهمية ومازالت تمثل المرجعية الأولى في تقييم وتطوير الممارسات المحاسبية؛[2] وقد قام بتقسيمها إلى:

1.1. الخصائص النوعية الأساسية:

أشار FASB إلى أن الخصائص الأساسية تجعل من المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار، أهمها:[3]

1.1.1. الملائمة: تكون المعلومات المنشورة في القوائم المالية ملائمة إذا كان من المحتمل أن تؤثر على القرارات التي يتخذها المستخدمين. [4] أي إحداث فرق في القرارات في حالة غيابها وحالة توفرها، ولكي تكون المعلومة المحاسبية ملائمة يجب أن تتوفر ثلاث خصائص فرعية هي:[5]

- **ذات قيمة تنبؤية:** إن التنبؤ بالمعلومات يعني إعطاء مؤشرات قوية عن المستقبل في الظروف الطبيعية وكلما كانت هذه المؤشرات قوية وقريبة للواقع كانت أكثر ملائمة لأنها تتيح لمستخدميها المراقبة على الأداء المستقبلي ومعرفة الانحرافات ومواضعها وأسبابها ومن ثم القيام بمعالجتها. [6]

---

[1]– ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، **الإفصاح المحاسبي عن الأصول البشرية وأثره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية على وفق المشروع المشترك**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد1، العدد67، ص415.

[2] – طلال محمد علي الججاوي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الايام، عمان، الأردن، 2017، ص32.

[3]– طلال محمد علي الججاوي، رافد كاضم نصيف العبيدي، **تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية**، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 39، ص 71.

[4]– عاد نور الدين، **إعادة تقييم التثبيتات وأثره على القوائم المالية في البيئة المحاسبة الجزائرية**، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة غرداية، 2021–2022، ص101.

[5]– ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، مرجع سابق، ص 415.

[6]– طلال محمد علي الججاوي، مرجع سابق، ص36.

- **ذات قيمة تأكيدية:** أيْ احتواء المعلومات على خاصية تمكن مستخدميها من التحقق من صحة توقعاتهم السابقة أو تصحيح هذه التوقعات من خلال المعلومات التي ينتجها نظام المعلومات والتي تساهم في تحسين نوعية المعلومات والتكيف مع الظروف البيئية المتغيرة، هناك ترابط بين القيمة التنبؤية والقيمة التأكيدية إذْ في كثير من الأحيان تكون المعلومات التي لها قيمة تنبؤية أيضا ذات قيمة تأكيدية. [1]

- **ذات أهمية نسبية:** تعتبر المعلومات مادية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يمكن أن يتخذها المستخدمون اعتمادا على القوائم المالية، ولم يحدد مجلس المعايير المحاسبة الدولية معيار أو نسبة محدد لأهمية النسبية حيث يعود ذلك لحجم المؤسسة وطبيعة عملياتها وغيرها من العوامل.[2]

2.1.1. التمثيل الصادق: تعكس القوائم المالية الظواهر الاقتصادية على هيئة كلمات وأرقام، ولكي تكون تلك القوائم ذات فائدة فلا يجب أن تكون ملائمة فقط؛ وإنما يجب أيضا أن تمثل بصدق الظواهر التي يراد تقديمها. يمكن القول بأن المعلومات المحاسبية تتسم بخاصية التمثيل الصادق إذا كانت الأحداث تصور بصدق ما تنوي تصويره، أي وجود درجة عالية بين المعلومات والظواهر المراد التقرير عنها؛ وحتى يكون التمثيل صادق بصورة تامة يجب أن يتوفر في المعلومة ما يلي:[3]

- **الاكتمال:** يجب أن تكون المعلومات في القوائم المالية مكتملة ضمن حدود مادية والتكلفة وأي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة ومظللة، وبالتالي غير موثوقة.[4]

- **الحياد:** يجب أن تكون المعلومة المالية حيادية وغير منتقاة ولا تتأثر بالرغبات الشخصية وعلى مُجهز المعلومات أن يكون حيادي ومستقل غير متحيز ولا يفصل مصلحة جهة على مصلحة جهة أخرى.[5]

---

[1]– طلال محمد علي الججاوي، مرجع سابق، ص37.

[2]– جمعة حميدات، **خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية**، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014، ص 11.

[3]– طلال محمد علي الججاوي، **مرجع سابق**، ص، ص 39، 40.

[4]– بونعجة سحنون، مرجع سابق، ص90.

[5]– طلال محمد علي الججاوي، مرجع سابق، ص42.

- **الخلو من الأخطاء:** يعني بأن المعلومات المحاسبية يجب أن تتصف بالدقة؛ أي أن المعلومة تعبر عن الحدث أو الموقف كما هو في حقيقته.[1]

2.1. الخصائص النوعية المعززة:

هي مكملة للخصائص الأساسية وهي صفات تميز بين المعلومات الأكثر فائدة من تلك الأقل فائدة؛ وتتمثل في:

1.2.1. قابلية للمقارنة: تعني إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مع فترة مالية أخرى سابقة للمؤسسة نفسها أو مقارنة القوائم المالية لمؤسسات معينة بقوائم حالية لمؤسسات أخرى، ويقوم بذلك مستخدمو القوائم المالية باستخدامها لأغراض اتخاذ القرارات المتعلقة بالاستثمار والتمويل أو التعرف على المركز المالي والأداء المالي للمؤسسة.[2]

2.2.1. القابلية للتحقق: هو القدرة على إجماع القائمين على القياس على التأكيد بأن المعلومات تمثل ما يجدر بها أن تمثله أو أن أسلوب القياس يستخدم بدون أخطاء أو تحيز، إذْ تعني هذه الخاصية أن النتائج التي يتوصل إليها شخص معين باستخدام أسلوب معين للقياس والافصاح المحاسبي يمكن أن يتوصل إليها شخص آخر فيما لو اتبع نفس الأساليب وبالتالي فإن المعلومات الأمنية التي يمكن الاعتماد عليها يجب أن تتوافر فيها هذه الخاصية بحيث يمكن التثبت منها وإقامة الدليل على صحتها.[3]

3.2.1. التوقيت المناسب: أن تكون المعلومات متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون للمعلومات تأثير في القرار. كما أن البيانات عن الماضي تساعد في إجراء التنبؤات المستقبلية ولكن مع مرور الوقت، وعندما يصبح المستقبل هو الحاضر تصبح معلومات الماضي وبشكل متزايد غير مفيدة لاتخاذ القرارات.[4]

4.2.1. القابلية للفهم: يجب أن تكون المعلومات المتاحة مفهومة إذ لا يمكن الاستفادة من المعلومات إذا كانت غير مفهومة لمن يستخدمها، إن إمكانية فهم المعلومات تتوقف على طبيعة البيانات التي

---

[1]– طلال محمد علي الججاوي، مرجع سابق، ص42.

[2]– نفس المرجع، ص43.

[3]– ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، مرجع سابق، ص418.

[4]– جمعة حميدات، مرجع سابق، ص، ص 13، 14.

تحتويها القوائم المالية وكيفية عرضها من ناحية؛ ومن ناحية أخرى تتوقف على قدرة مستخدمي المعلومات وثقافتهم، لذلك يتعين على من يضع المعايير وعلى من يقوم بإعداد القوائم المالية أن يكونوا على بينة من قدرات من يستخدمون هذه القوائم حتى يتسنى الاتصال الذي يحقق إبلاغ البيانات التي تشملها تلك القوائم.[1]

الشكل رقم (01-01): الخصائص النوعية للمعلومة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية

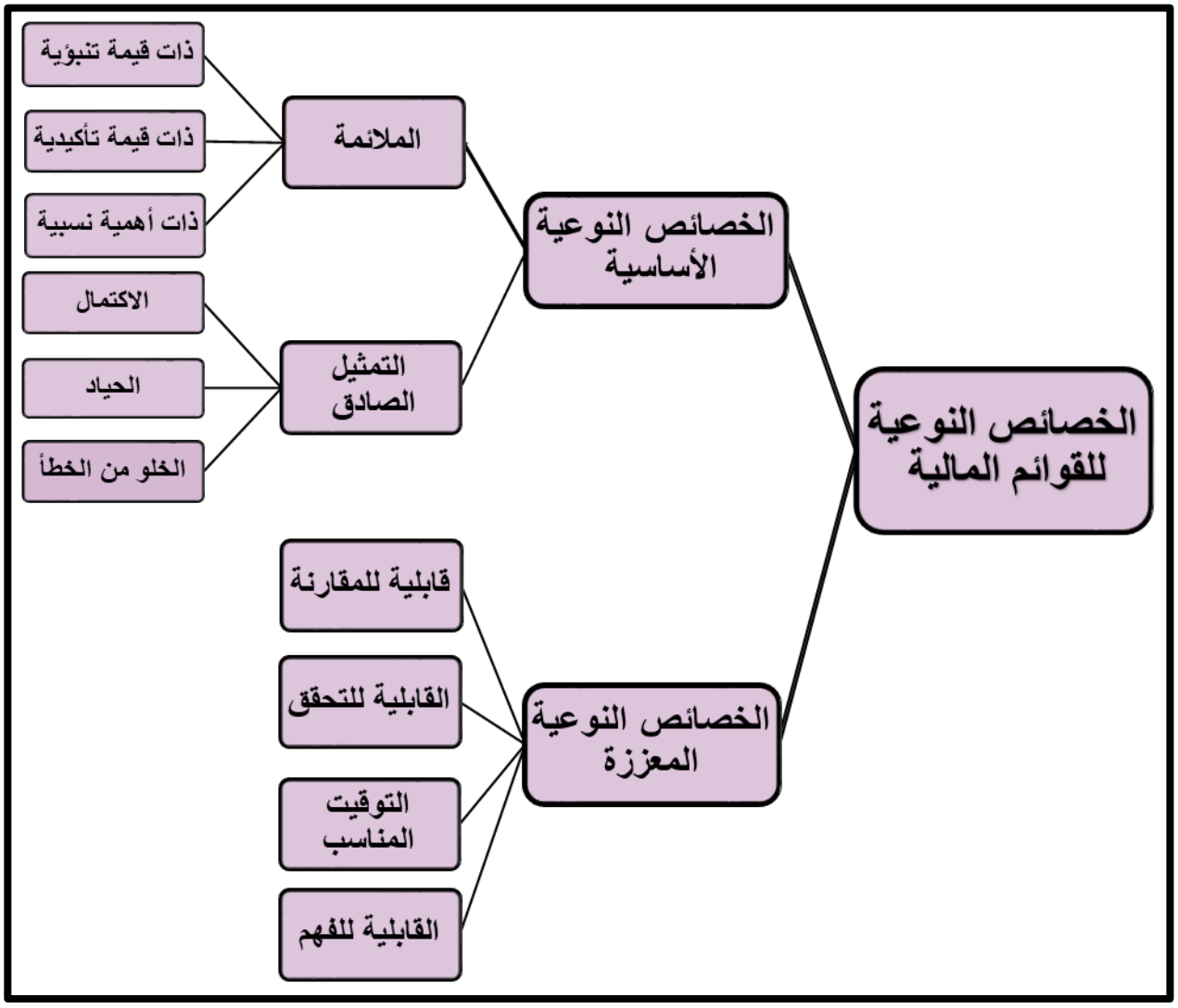

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على (ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، **الإفصاح المحاسبي عن الأصول البشرية وأثره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية على وفق المشروع المشترك**، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد1، العدد67، ص420، طلال محمد علي الجحاوي، **قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها**، دار الايام، عمان، الأردن، 2017، ص33).

[1]- ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، مرجع سابق، ص419.

2. أنواع القوائم المالية:

تعد القوائم المالية المرآة التي تعكس بوضوح الأداء والوضع المالي للشركة، من خلال تقديم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول التغيرات في الأموال الخاصة والملحق مما يسهل على المستثمرين فهم الأرقام واتخاذ القرارات المالية المستنيرة، حيث سيتم تقديم هذه القوائم كالآتي:

1.2. الميزانية:

عرف المعيار المحاسبي الدولي الأول الميزانية على أنها المكون الرئيسي للقوائم المالية هي عبارة عن بيان بالمركز المالي الذي يوضح الأصول والخصوم وحقوق الملكية في نقطة زمنية محددة. [1]

1.1.2. الغرض منها: توفر معلومات عن طبيعة ومقدار الاستثمارات في أصول المؤسسة وتبرز التزامات المؤسسة لدائنها وحق الملاك على صافي أصول المؤسسة، من خلال مساهمتها في عملية التقرير المالي عن طريق توفير أسس لما يلي:

- تقييم هيكل رأس مالي في المؤسسة.
- تقدير درجة السيولة والمرونة المالية في المؤسسة.
- حساب معدلات الإهتلاك.

2.1.2. مكوناتها: تنقسم الميزانية إلى عنصرين:

- **الأصول:** هي موارد تراقبها وتسيطر عليها المؤسسة نتيجة لأحداث ماضية؛ والتي تنتظر منها المؤسسة الحصول على منافع اقتصادية مستقبلية منها.
- **الخصوم:** هي الالتزام الراهن للمؤسسة المترتب عن أحداث وقعت سابقا، والذي انقضائها يحول المؤسسة من خلال خروج موارد تمثل منافع اقتصادية.

2.2. حساب النتائج: هو بيان ملخص للأعباء والنواتج المنجزة في المؤسسة خلال السنة المالية ولا نأخذ في الحساب تاريخ التحصيل أو تاريخ السحب حيث يبرز بتمييز النتيجة الصافية للسنة المالية ربح أو خسارة.[2]

---

[1]– عاد نور الدين، مرجع سابق، ص108.

[2]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 23.

1.2.2. الغرض منه: يعتبر الأكثر أهمية من بين القوائم المالية فهو: [1]

- تزويد مستخدمي القوائم المالية بما يساعدهم على تقييم الأداء السابق للمؤسسة.
- يمكن من التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية بقدر مناسب من الثقة.
- تسمح مكوناته للمستخدم بتقدير أثر التغير في الطلب على منتج المؤسسة على الايرادات والأعباء وبالتالي حساب النتائج.

2.2.2. مكوناته: يتكون جدول حسابات النتائج من: [2]

- **الأعباء:** هي نقصان في المنافع الاقتصادية أثناء فترة المحاسبية في شكل خروج أو استئناف في قيم الأصول أو حدود التزامات تؤدي إلى نقصان في الأموال الخاصة بخلاف تلك التي ترتبط بتوزيعات المساهمين في رأس المال.
- **النواتج:** تتمثل نواتج في تزايد المنافع الاقتصادية خلال الثورة في شكل ظهور أو تناقص في الخصوم والتي يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة ما عاد تلك المتعلقة بزيادة في رؤوس الخاصة الناتجة عن زيادة في المساهمات.

3.2. جدول تدفقات الخزينة:

هي القائمة التي تبين مداخيل ومخارج الموجودات المالية الحاصلة أثناء السنة المالية حسب مصدرها حيث يوجد: [3]

- تدفقات التي تولد الأنشطة غير المرتبطة بالاستثمار أو التمويل وهي الأنشطة التشغيلية.
- التدفقات التي تولدها أنشطة الاستثمار هي أنشطة الاستثمارية كعملية سحب الأموال عن الاقتناء، تحصيل لأموال عن البيع أصول طويلة الآجال.
- تدفقات التي تولدها أنشطة التمويل هي أنشطة تمويلية كأنشطة التي تكون نتيجتها تغير حجم وبنية الأموال الخاصة والقروض.

---

[1]–العزلي كمال، مرجع سابق، ص 103.

[2]– شناي عبد الكريم، **تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2008– 2009، ص 51.

[3]– الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، مرجع سابق، ص 26.

1.3.2.الغرض منه: يمكن جدول تدفقات الخزينة من:[1]

- تقديم معلومات حول الهيكل المالي للمؤسسة (تتضمن السيولة والقدرة على الوفاء بالديون)، وقدرة المؤسسة بالتأثير على مبالغ وتوقيت تدفقاتها النقدية بما يمكن من التكيف مع التغيرات في الظروف والفرض المختلفة.
- تقدم معلومات تساعد مستخدمي القوائم المالية لتقييم التغيرات في الأصول والالتزامات وحقوق المساهمين في المؤسسة.
- تعزيز قابلية المقارنة لنتائج الأنشطة التشغيلية بين المؤسسات المختلفة نظرا لتحديد آثار اختلاف السياسات المحاسبية المطبقة.

4.2. جدول التغيرات في الأموال الخاصة:

يعتبر تحليلا للحركات التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تتشكل منها رؤوس الأموال الخاصة لكيان خلال السنة المالية المعلومات المقدمة في هذا الجدول تخص الحركة المرتبطة بما يلي: [2]

- النتيجة الصافية للسنة المالية.
- تغيرات الطريقة المحاسبية وتصريحات الأخطاء المسجل.
- توزيع النتيجة والمخصصات المقررة.
- عمليات الرسملة.

1.4.2. الغرض منه: يمكن حصر أهمية جدول التدفقات النقدية فيما يلي:

- التعرف على مقدار الأموال الخاصة وعناصرها وأي تفصيلات أخرى؛
- التعرف على التغيرات التي تحدث في الأموال الخاصة خلال الفترة؛
- التعرف على الأرباح والخسائر التي تم الاعتراف بها مباشرة في الأموال الخاصة مثل تلك المتعلقة من بيع الاستثمارات المتاحة للبيع.

[1]– العزلي كمال، مرجع سابق، ص 112.

[2]– نفس المرجع، ص 27.

5.2. الملحق:

يشتمل الملحق على معلومات تخص النقاط الاتية: [1]

- قواعد والطرق المحاسبية المعتمدة لمسك المحاسبة وإعداد الكشوف المالية.
- مكملات الإعلام الضرورية لحسن فهم الميزانية وحساب النتائج وجدول أموال الخاصة.
- المعلومات التي تخص المؤسسات المشاركة والمؤسسات المشتركة والفروع والشركة الأم وكذلك المعاملات التي تتم عند اقتضاء كل مسيرات هذه الكيانات؛ كطبيعة العلاقات؛ نمط المعاملة؛ حجم ومبالغ المعاملات؛ سياسة تحديد الأسعار التي تخص المعاملات.
- المعلومات ذات الطابع العام أو التي تعني بعض العمليات الخاصة الضرورية للحصول على صورة وفية.

3.معايير جودة المعلومات المالية:

هناك عدد من المعايير التي تحقق جودة المعلومات المالية وبالتالي جودة القوائم المالية. ومن أهم هذه المعايير:[2]

1.3. الدقة: تعد دقة المعلومات المحاسبية وصحتها أمرا مهما للتقييم الدقيق للأحداث سواء كانت في الماضي أو الحاضر أو المستقبل.

2.3. المنفعة: يتم استخدام المعلومات المحاسبية لتحقيق منافع معينة؛ وهناك عدة أشكال لهذه المنافع:

- **منفعة شكلية:** وتعني توافق شكل المعلومات مع احتياجات المستخدمين.
- **منفعة زمنية:** وتعني توفر المعلومات في الوقت المناسب عند الحاجة إليها.
- **منفعة التقييم (التصحيحية):** وتعني أهمية المعلومات وقدرتها في تقييم وتصحيح نتائج تنفيذ القرارات.

3.3. الفاعلية: العلاقة بين الأهداف والنتائج، وتعني مدى تحقيق المعلومات المحاسبية للأهداف المرسومة لها بمقارنتها مع نتائج استخدامها.

[1]– العزلي كمال، مرجع سابق، ص 27.

[2]– ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، مرجع سابق، ص، ص 420، 421.

4.3. **التنبؤ:** تعني قدرة المعلومات على المساعدة في التنبؤ بالمستقبل. كلما كانت المعلومات قادرة على التنبؤ بشكل أفضل، كانت جودتها أعلى، لأن أحد أهداف المعلومات المحاسبية هو استخدام حقائق ماضية للتنبؤ بمعلومات مستقبلية.

5.3. **الكفاءة:** تعني العلاقة بين استخدام الموارد والنتائج المحققة. تهدف الكفاءة إلى تحقيق أهداف الشركة بأقل استخدام ممكن للموارد، وتطبيق مبدأ اقتصاديات المعلومات الذي يهدف إلى تعظيم جودة المعلومات بأقل تكاليف ممكنة، بحيث لا تزيد تكاليف المعلومات عن قيمتها.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

بعد التطرق لأهم الجوانب النظرية التي تناولت موضوع دور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في زيادة مصداقية القوائم المالية تم التطرق في هذا المبحث لبعض الدراسات التي تناولت موضوع المذكرة أو كانت لها علاقة بها.

المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

أولا: دراسة بلمداني محمد.

بعنوان" **أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على القوائم المالية**"، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، السنة 2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية تأثير إعادة تقييم الأصول الثابتة على البيانات المالية، من خلال دراسة أساليب القياس المحاسبي المختلفة، وتحديد التكلفة التاريخية والقيمة العادلة، مع تقديم نظرة عامة على الجوانب العامة المتعلقة بإعادة تقييم الأصول الثابتة.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أهمية إعادة تقييم الأصول الثابتة بقيمتها الفعلية (العادلة)، خاصة عندما يكون هناك ارتفاع كبير في الأسعار عن قيمتها التاريخية، وكذلك عملية إعادة تقييم الأصول الثابتة إلى تعزيز مدى ملاءمة البيانات المالية لأغراض اتخاذ القرار.

ثانيا: دراسة بلقايد خملول محمد.

بعنوان" **إعداد وعرض القوائم المالية وتأثيرها على جودة المعلومات المحاسبية**"، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر سكرة، السنة الجامعية: 2019-2020.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية جودة المعلومات المالية في إعداد القوائم المالية وضرورة الالتزام بقواعد العرض والافصاح في إعدادها.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها لتحقيق جودة المعلومات في القوائم المالية يجب إعداد القوائم وفقا لمتطلبات العرض والافصاح للمعايير المحاسبة الدولية مع التقليل من المعوقات التي تحول دون تحقيق جودة المعلومات.

ثالثا: دراسة يوسفي رفيق وعبد العزيز قتال.

بعنوان" **إعادة تقييم الأصول الثابتة وفق النظام المحاسبي المالي**"، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، المجلد 02، العدد 03، السنة 2017.

هدفت هذه الدراسة إلى التأكيد على أهمية إعادة تقييم الأصول الثابتة، مع الأخذ في الاعتبار خيارات القياس المختلفة وفقا للمعايير المحاسبية الدولية والنظام المحاسبي المالي في الجزائر. بالإضافة إلى ذلك، فهو يتناول التحديات المرتبطة بتقييم الأصول على أساس القيمة العادلة ويستكشف مع وقاتها بالجزائر وعلاوة على ذلك، يتناول البحث أثر عملية إعادة التقييم على القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أصبح من الواضح أن إحدى النتائج الحاسمة هي ضرورة إعادة تقييم الأصول الثابتة بقيمتها العادلة، بدلا من الاعتماد فقط على تكلفتها التاريخية، وذلك من أجل تصوير البيانات المالية بدقة وتقديم نظرة عامة شفافة عن النتائج الوضع المالي، على الرغم من التحديات الكامنة المرتبطة بهذه العملية.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة باللغة الأجنبية

أولا: دراسة Sayyed Khawar Abbas

بعنوان:

"Revaluation Of Fixed Assets And Future Firm Performance Evidence From Cement Sector Of Pakistan, Journal Of Computational And Theoretical Nanoscience, Vol 16, 2019".

بعنوان إعادة تقييم الأصول الثابتة وأداء الشركة المستقبلي عينة من قطاع الإسمنت الباكستاني، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل أثر إعادة تقييم الأصول الثابتة على أداء مؤسسات الإسمنت الباكستاني، وقياس أداء المؤسسات خلال الدخل التشغيلي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن عملية إعادة التقييم تأثر سلبا على أداء المؤسسات مما يعني أن قيمة أصول المؤسسات في إعادة التقييم تنخفض بفعل الإهتلاك، المستثمرون لا يرون أن الزيادة في قيمة الأصول مرتبطة بأداء الشركة بحيث الزيادة في الفائض على إعادة التقييم يأتي مع تغيير الإنخفاض في الدخل التشغيلي الذي له تأثير سلبي على النسبة الدفترية لحقوق الملكية.

ثانيا: دراسة Özgür M. Esen, A. Atilla Perek

بعنوان:

"The Revaluation Model And Its Effects On Financial Statements: An Examination On BIST 100 Companies, The Journal Of Knowledge Economy & Knowledge Management, 2016"

بعنوان: "نموذج تقييم وتأثيراته على القوائم المالية فحص 100 شركة"، هدفت هذه الدراسة إلى دراسة آثار تقييم الأصول الملموسة وغير الملموسة والتي لها مكانة كبيرة بين إجمالي الأصول وفقا للأساليب المالية المختلفة والمعالجة المحاسبية لإعادة تقييم هذه الأصول وأثره على القوائم إذ تم تحليل المؤسسات المدرجة في بورصة إسطنبول BIST.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن إعادة التقييم تسمح بعرض الأصول الثابتة الملموسة والغير الملموسة بقيمتها الحالية، يتم عرض القوائم المالية بواقعية أكثر لأن الهدف من إعادة تقييم هو تقديم الميزانية بقيم الحالية ويمكن إضافة فوائد إعادة التقييم إلى الأرباح المحتجزة عندما تكون الأصول ذات الصلة غير معترف بها إضافة إلى أن الفرق بين مبالغ الإهتلاك الأصلي والإهتلاك المحسوب على المبالغ المعاد تقييمه؛ يمكن تحويل مبلغ إلى الأرباح المحتجزة بينما الأصل لا يزال يقيد قيد الاستخدام.

ثالثا: دراسة ABDELLAH EL AOTAIBA

بعنوان:

"An Analytical Study To The Motives And Effets Of Non-current Assets Revaluation Upon Future Performance Of Saudi Companies. Journal AUJAA".

بعنوان " دراسة تحليلية لدوافع ومدى تأثير إعادة تقييم الأصول غير المتداولة بالزيادة على الأداء المستقبلي للشركات السعودية، هدفت هذه الدراسة إلى تحديد دوافع تقييم الأصول الثابتة بالزيادة ودراسة مدى تأثير إعادة التقييم الأصول الثابتة بالزيادة على الأداء المستقبلي.

وقد خلصت هذه الدراسة إلى أن المنافع الاقتصادية المرتبطة بإعادة التقييم تكون أكبر بالنسبة للشركات عندما تمر بأوقات تنخفض فيها التدفقات النقدية من العمليات، إذ تساعد إعادة التقييم بالزيادة الطاقة الإقتراضية للشركات في مثل هذه الأوقات، معظم عمليات إعادة التقييم التي تحدث في نهاية السنة كان دافعها هو التعاقد مع المقرضين، العلاقة بين إعادة تقييم الأصول والأداء المستقبلي للشركة تكون ضعيفة عندما ترتفع نسبة الديون إلى حقوق الملكية في الشركات.

خلاصة:

إعادة تقييم الأصول غير الجارية تعتبر عملية أساسية في تحديث القيمة الحالية للأصول في القوائم المالية، فتهدف هذه العملية إلى تحديث قيمة الأصول لتعكس القيمة الحقيقية الحالية لها بناء على التغيرات في القيمة السوقية أو الظروف الاقتصادية.

يلعب دور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في زيادة مصداقية القوائم المالية من خلال توفير معلومات أكثر دقة وتمثيلا دقيقا للقيمة الفعلية للأصول في الوقت الحالي، من خلال هذه العملية يمكن للشركات تقديم صورة أكثر وضوحا لأدائها المالي وقوة مركزها المالي، مما يسهل على المستثمرين والجهات المعنية فهم الوضع المالي للشركة بشكل أفضل واتخاذ القرارات بناءا على معلومات دقيقة.

استخدام إطار نظري متكامل ومعايير محاسبية دولية في إعادة تقييم الأصول يعزز المصداقية والموثوقية في القوائم المالية، مما يساهم في تعزيز الثقة بين الأطراف المعنية وتعزيز المصداقية والشراكة في الأسواق المالية.

الفصل الثاني:

دراسة حالة شركة كوندور الكترونيكس.

تمهيد:

تم التطرق في الفصل الأول للدراسة النظرية لعملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية ودورها في القوائم المالية، غير أن الدراسة النظرية تبقى بحاجة إلى تدعيم تطبيقي.

لهذا في الفصل الثاني تم إجراء دراسة تطبيقية في إحدى الشركات الجزائرية وهي شركة كوندور الكترونيكس الكائن مقرها بولاية برج بوعريريج، وذلك من خلال محاولة التعرف على طريقة إعادة التقييم التي اعتمدتها شركة كوندور في إعادة تقييم أصولها غير الجارية وانعكاس ذلك على قوائمها المالية.

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين على النحو التالي:

المبحث الأول: تقديم شركة كوندور الكترونيكس.

المبحث الثاني: إعادة تقييم الأصول غير الجارية وأثرها على مصداقية القوائم المالية لشركة كوندور الكترونيكس.

المبحث الأول: تقديم شركة كوندور الكترونيكس.

تعتبر شركة كوندور الكترونيكس من الشركات الكبرى في مجالها على المستوى الوطني (الصناعات الإلكترونية والأجهزة المنزلية)، فيما يلي سنقوم بتقديم لمحة عامة عن الشركة من خلال التعريف وإبراز مختلف الجوانب المتعلقة بها، والتطرق إلى هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بشركة كوندور الكترونيكس.

شركة كوندور "CONDOR " او باسمها التجاري عنتر للتجارة "ANTER TRADE "، شركة اقتصادية خاصة كبيرة الحجم تختص بإنتاج وتسويق الأجهزة الإلكترونية والكهرو منزلية، تنتمي الى مجموعة بن حمادي "GROUPE BEN HAMADI" شكلها القانوني أصبح في جوان 2002 هو "SPA" مؤسسة خاصة ذات الأسهم.

تنشط المؤسسة وفقا لأحكام القانون التجاري، حيث تحصلت على السجل التجاري في أفريل 2002، وبدأ نشاطها الفعلي في فيفري 2003، يتواجد مقرها التجاري بالمنطقة الصناعية ببرج بوعريريج تتربع على مساحة إجمالية تقدر بـ: 80104 م² وهي بملكية كاملة للشركة، يبلغ عدد عمالها أكثر من 3473 عاملا موزعين على الوحدات والمصالح حسب التخصص.

شركة كوندور الكترونيكس هي إحدى الشركات المكونة لمجموعة بن حمادي التي تحتوي على عدة وحدات هي:

- مؤسسة " **ARGILOR**" وهي وحدة إنتاج القمح الصلب ومشتقاته.
- مؤسسة "**POLYBEN** " وهي وحدة إنتاج الأكياس البلاستيكية.
- مؤسسة "**GEMAC**" وهي وحدة إنتاج البلاط ومواد البناء.
- مؤسسة "**TRAVAUX COUVIA**" وهي وحدة المشاريع البناء العملاق.
- مؤسسة "**GEPATTE**" وهي وحدة إنتاج العجائن.
- مؤسسة "**HODNA METAL**" هي وحدة إنتاج الصفائح.

أما بالنسبة لاسم كوندور فيعتبر العلامة المسجلة للشركة، حيث تم تسجيلها بهذا الاسم لدى الديوان الوطني لحماية المؤلفات والابتكارات في 30 أفريل 2003. وكلمة كوندور تعني طائر من أكبر الطيور في العالم يعيش في أمريكا الجنوبية، وشعار الشركة هو "الحياة .... ابتكار "INNOVATION IS LIFE " واللون المميز للشركة هو اللون الزرق.

الجدول رقم (02- 01): البطاقة الفنية لشركة كوندور الكترونيكس.

اسم الشركة	كوندور الكترونيكس
مجموعة الانتماء	مجموعة بن حمادي عنتر للتجارة
علامة المؤسسة	Condor
الرسالة	الحياة ... ابتكار
رأس مال الشركة	4.277.000.000دج
طبيعة الاستثمار	صناعة وتسويق الأجهزة الالكترونية والكهرو منزلية
المقر الرئيسي	المنطقة الصناعية بولاية برج بوعريريج
سنة التأسيس	أفريل سنة 2002

المصدر: من إعداد الطالبتين باعتماد على الوثائق المقدمة من طرف شركة كوندور الكترونيكس.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لشركة كوندور الكترونيكس.

يتم تقسيم العمل والترتيب السلمي الإداري في شركة كوندور الكترونيكس وفق المسؤوليات والمهام، حيث يشتغل في شركة كوندور أكثر من 5000 عامل، يتوزعون على مجمل الهيكل التنظيمي للمؤسسة ما يجعلها من أكبر الشركات الاقتصادية من حيث العمالة في الجزائر، يمكن تمثيل الهيكل الوظيفي لشركة كوندور في المخطط التالي:

الشكل رقم (02- 01): الهيكل التنظيمي لشركة كوندور الكترونيكس.

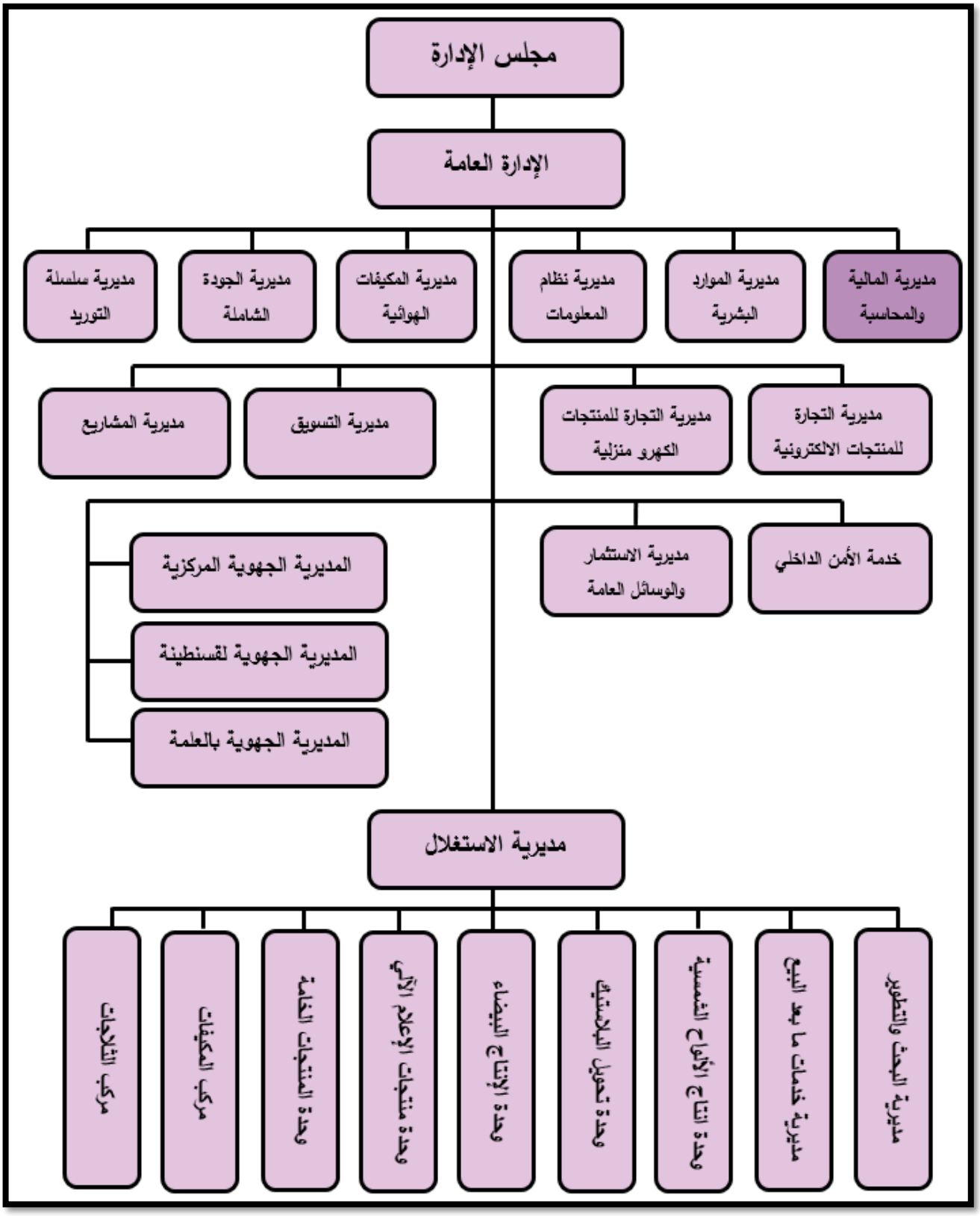

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق المقدمة من طرف شركة كوندور الكترونيكس.

أولا: شرح الهيكل التنظيمي:

يتكون الهيكل التنظيمي من:

1. المديرية العامة: وتتمثل في:

1.1. المدير العام: تتمثل مهمته في الإشراف على إدارة المؤسسة والسهر على تطبيق النظام العام، كما يقوم بالإمضاء باسم المؤسسة ويمثلها لدى الجهات القضائية والمالية والهيئات الأخرى.

2.1. نائب المدير العام: يساعد المدير العام في أداء مهامه بحيث يقوم بمراقبة تنفيذ الإجراءات بالإشراف على وحدات الإنتاج كما يقوم باستخلاف المدير العام في غيابه.

3.1. أمانة المديرية: تقوم بإعداد البرامج والمواعيد الخاصة باللقاءات الرسمية والاجتماعات مع مختلف الافراد المتعاملين، التي يترأسها المدير العام.

4.1. مساعد نائب المدير والمساعد القانوني: مهمتهما تقديم الاستشارات الخاصة بالجانب المالي والقانوني وكذا اعداد الدراسات الخاصة بتطبيق استراتيجيات المؤسسة، وإعطاء النصائح لمختلف المصالح الأخرى، وبصفة عامة تتمثل مهام المديرية العامة في:

- تحقيق برامج الانتاج المسطرة من طرف المؤسسة.
- تحقيق تسويق الانتاج في إطار سياسات وإجراءات مسطرة من طرف المؤسسة.
- تطوير آليات الدخل للأعمال.
- تقرير الأولويات العامة، وتحسم في الأمور المعقدة.
- ضمان السير الحسن للمؤسسة.
- تحقيق السير العام للأملاك، الأشخاص والأعمال طبقا للأنظمة والقوانين.
- تطبيق حق المسؤول على العمال في المؤسسة.

2. المصالح الاستشارية: وتتمثل في:

1.2. مديرية المالية والمحاسبة: وتتمثل مهمتها في متابعة العمليات المحاسبية وتسجيلها يوما بعد يوم، كما تقوم بتحليل النتائج المحصل عليها خلال السنة، ودراسة الفروقات، وتحديد أسباب وقوع الانحرافات.

2.2. مديرية الموارد البشرية: لديها عدة مهام يمكن توضيحها فيما يلي:

- متابعة الحضور والغياب.
- الرقابة على ظروف العمل وتسيير الخدمات الخاصة بالأفراد.
- توظيف العمال حسب طلبات المؤسسة (حاجاتها).
- معالجة الشؤون القانونية للعمال.

- استلام الشكاوى والطلبات الخاصة للعمال.
- السهر على حقوق العمال.
- الرقابة على ظروف العمل وتسيير الخدمات الخاصة بالأفراد.
- الإشراف على موازنة الأجور، المرتبات، المكافآت، والعلاوات.
- إعداد النظام وترتيب الملفات ترتيبا إداريا وفق الشروط المعمول بها.
- التنسيق مع الهياكل التابعة للعمل والشؤون العامة.

3.2. مديرية نظام المعلومات: وتتمثل في المصلحة التي تقوم بتزويد مختلف المعلومات المتعلقة بمختلف المصالح وتتمثل مهامها في:

- تحديد واستغلال الموارد البشرية والمادية اللازمة وتطوير نظام المعلومات داخل المؤسسة.
- البحث عن المعلومات ومتابعتها والحصول عليها وتقديمها للمؤسسة في الوقت والتكلفة المناسبة.
- تقديم اقتراحات حول البرامج التي قد تساعد في تسيير شؤون المؤسسة.

4.2. مديرية الجودة والتنمية المستدامة: وتقوم بالمهام التالية:

- إعطاء إرشادات خاصة بمتطلبات الحصول على شهادات ال ISO.
- إعطاء نصائح للمصالح الأخرى حول التسيير.
- الحرص على ولاء المنتجات.

5.2. مديرية المشاريع: وتقوم هذه المديرية على:

- المشاركة في صياغة سياسات واستراتيجيات المؤسسة.
- تحديد الأولويات والاحتياجات المستقبلية.
- التنسيق بين نشاطات المشاريع المختلفة منها الازدواجية.

6.2. مديرية العتاد " الإمداد ": هي المسؤولة عن إمداد المصالح المختلفة بالتجهيزات المكتبية اللازمة، السيارات، الشاحنات البنزين، وغير ذلك من المستلزمات التي تحتاجها المؤسسة لتسيير نشاطاتها.

7.2. مديرية التسويق: تتمثل مهامها في:

- دراسة وجذب كل ما يتعلق بمعلومات السوق.
- القيام بحملات الإشهار في كافة وسائل الاعلام.
- القيام بدراسة السوق والمنافسة.

8.2. المديرية التقنية: تتمثل مهامها في:

- المحافظة على وسائل الانتاج في حالة جيدة.
- القيام ببرامج الصيانة والوقاية والسهر على تطبيقها.
- تنظيم ومراقبة مكتب الدراسات.
- السهر على توفير قطع الغيار بشكل دائم.

9.2. مديرية المشتريات: تتمثل مهام هذه المصلحة في:

- التنسيق مع الممول لتنظيم الطلبيات ومتابعتها في مراكز العبور.
- فرز ملفات الشراء.
- معالجة الطلبيات اتجاه البنك.

10.2. مديرية التجارية: تتمثل مهامها في:

- البحث عن الأسواق الجديدة.
- الاهتمام بالزبون "رغباته واحتياجاته".
- ايصال المعلومات للمديريات الأخرى حول التغيرات والشروط على مستوى السوق وحالة البيع.
- تنفيذ برامج البيع وإيصالها لمصلحة الانتاج.
- تطوير استراتيجيات التسعير.
- الإمداد والتكفل بالنقل.

11.2. مديرية الامن والوقاية: هذه المصلحة لديها المسؤولية في القيام بتغييرات في أجهزة الأمن والتسيير قرارات المؤسسة، وتقوم بـ:

- تنشيط وتسيير البرنامج العام للأمن والوقاية من الأخطار التي تهدد المؤسسة.
- توفير الوسائل لمكافحة الحرائق أو أي خطر آخر.
- تنظيم الحراسة والسهر على الممتلكات والأجهزة وعمال الوحدات.

12.2. مديرية خدمات ما بعد البيع: تتمثل مهامها في:

- توفير خدمات ما بعد البيع للزبائن في إطار الضمان.
- جمع المعلومات حول مختلف الأعطاب في المنتوج.
- توجيه عملية الإنتاج لتحسين المنتوج.

- إدارة ومتابعة مراكز خدمات ما بعد البيع.

13.2. مديرية البحث والتطوير: وهي من المديريات الحديثة التي تم إنشاؤها، وتقوم على المهام التالية:

- تسعى إلى تسيير نشاطات البحث والتطوير.
- فرز وتحليل البيانات بطرائق علمية وإحصائية.
- بيان حلقات التطور المحققة والكشف عنها.
- حماية الابتكارات وبراءات الاختراع ومتابعة رعاية العلماء والأفراد المبدعين.
- العمل على التطوير وتأمين مستلزماته من خلال تنمية القدرات العلمية والبحثية في المؤسسة.

14.2. مديرية الاستغلال "الانتاج": تتكون من مجموعة من الوحدات والتي سنعرضها كما يلي:

1.14.2. وحدة انتاج الألواح الشمسية: وتقوم على:

- تركيب وتصليح الألواح الشمسية.
- تطبيق كل الاحتياجات للوصول إلى الجودة.
- تلبية احتياجات مصلحة البيع.

2.14.2. وحدة تحويل البلاستيك: تقوم هذه الوحدة بصناعة المنتجات البلاستيكية المستعملة في تركيب جهاز التلفاز، الثلاجات، وتلبية احتياجات الوحدات الأخرى من البلاستيك.

3.14.2. وحدة المنتجات البيضاء: تقوم هذه الوحدة بـ:

- تركيب المكيفات الهوائية.
- تطبيق كل الاحتياطات للوصول إلى متطلبات الجودة.
- تلبية احتياجات مصلحة البيع.

4.14.2. وحدة منتجات الإعلام الآلي: تقوم هذه الوحدة بتغطية احتياجات المؤسسة من هذه المنتجات وكذلك تلبية حاجات ورغبات زبائنها في هذه المجال والحرص على تقديم منتجات ذات جودة عالية لإرضاء زبائنها وفقا لمتطلبات مصلحة البيع.

5.14.2. وحدة مركب الثلاجات: تقوم هذه الوحدة بتركيب الثلاجات وتغطية طلبات مديرية البيع.

ثانيا: الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:

تم إجراء الدراسة الميدانية على مستوى مديرية المالية والمحاسبة لشركة كوندور الكترونيكس، والشكل التالي يوضح الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة:

الشكل رقم (02- 02): الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة.

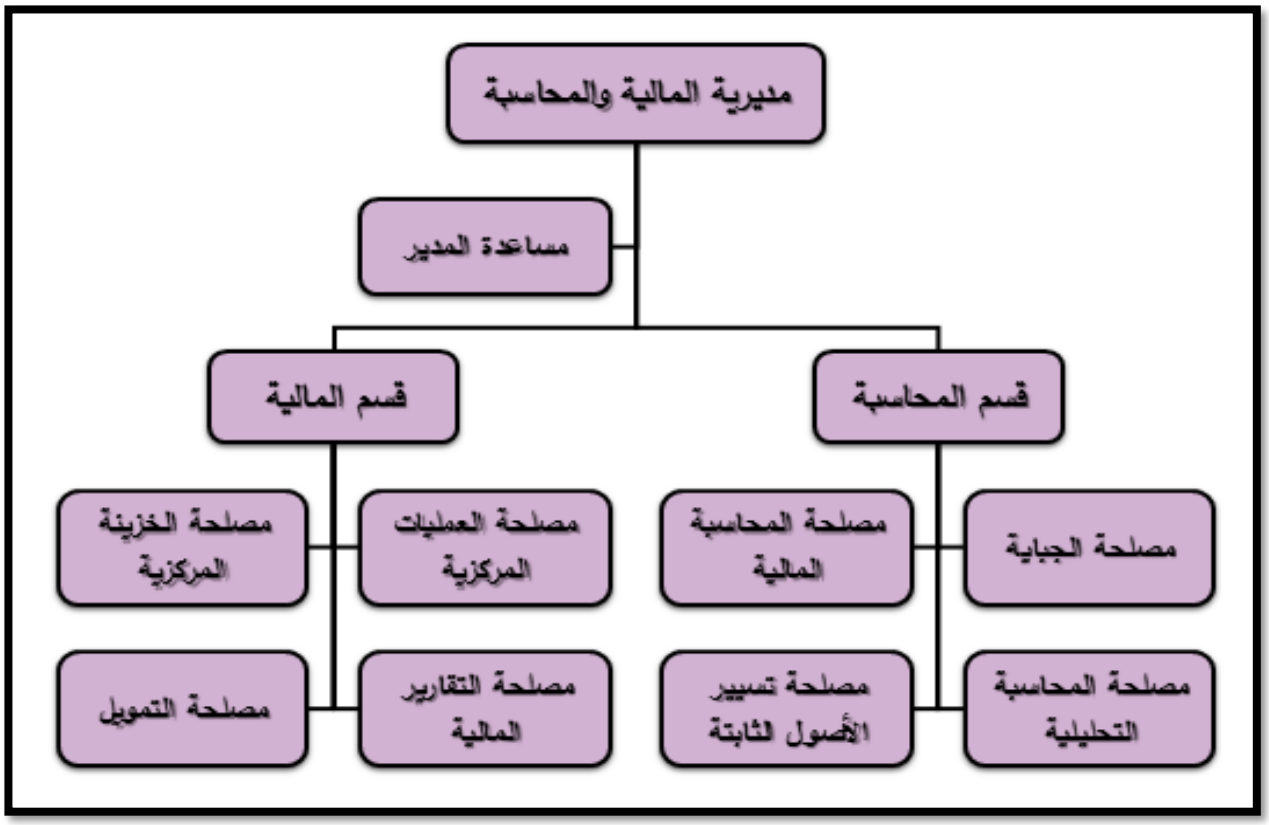

المصدر: من إعداد الطالبتين بالإعتماد على الوثائق المقدمة من طرف شركة كوندور الكترونيكس.

يمثل الشكل أعلاه الهيكل التنظيمي لمديرية المالية والمحاسبة لشركة كوندور الكترونيكس، إذ تعتبر مديرية المالية والمحاسبة القلب النابض للمؤسسة، حيث تترجم كل عمليات الإنتاج والبيع إلى أموال تسدد بها تكاليف المنتجات، إضافة إلى استلام المبالغ المالية المقابلة للمنتجات المقدمة، وبعبارة أخرى تعتبر مديرية المالية والمحاسبة المسؤولة عن تسيير الوضع المالي للمؤسسة والذي يضمن السير الحسن لها، حيث تنقسم إلى قسمين:

- قسم المالية والتي تحتوي على أربع مصلحات وهي: مصلحة العمليات المركزية، مصلحة الخزينة المركزية، مصلحة التمويل ومصلحة التقارير المالية؛

- قسم المحاسبة والتي تحتوي على أربع مصلحات هي: مصلحة المحاسبة المالية، مصلحة المحاسبة التحليلية، مصلحة تسيير الأصول الثابتة، ومصلحة الجباية؛

المبحث الثاني: إعادة تقييم الأصول غير الجارية وأثرها على مصداقية القوائم المالية لشركة كوندور الكترونيكس.

تم إبراز في هذا المبحث إلى طريقة إعادة التقييم التي اعتمدتها شركة كوندور في إعادة تقييم أصولها غير الجارية المتمثلة في الأراضي فقط لسنة 2019 والتسجيل المحاسبي الخاص بهذه الحالة، وفي الأخير تحديد دورها في تحسين مصداقية القوائم المالية لشركة كوندور الكترونيكس.

المطلب الأول: إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس وفقا للخبير.

قامت شركة كوندور الكترونيكس بإعادة تقييم أراضيها في سنة 2019، حيث أصدرت الإدارة الضريبية تعليمة تعفي فيها كل عمليات إعادة التقييم الخاصة بالأراضي من دفع الضريبة، مما ساهم في خفض تكاليف العملية حيث شملت تكلفة الخبير فقط.

أولا: تقديم الأرض محل الدراسة

تم أخذ عينة من الأراضي التي تم إعادة تقييمها لفهم كيفية سير عملية إعادة التقييم وطريقة تسجيلها محاسبيا، وبالاعتماد على الملحق رقم (01) المقدم من طرف الشركة كانت معلومات الأرض على النحو التالي:

الموقع: أرض رقم 63 منطقة المستودعات والأنشطة، بلدية بابا علي، ولاية الجزائر العاصمة.

الحدود: شمالا: الطريق C.

جنوبا: الطريق D.

شرقا: قطعة الأرض رقم 64.

غربا: قطعة الأرض رقم 62.

المساحة: 2520 م².

ثانيا: سيرورة عملية إعادة التقييم

قامت شركة كوندور الكترونيكس بإعادة تقييم أرض رقم 63 عند مكتب الدراسات ومتابعة الأشغال للخبير المعتمد مراح محمد المتواجد في ولاية برج بوعريريج لتحديد قيمها الحالية، ومن خلال الملحق رقم (02) تم الوصول إلى المعلومات التالية:

1. **الأرض:** يتراوح سعر المتر المربع الواحد للأراضي كأرض شركة كوندور الكترونيكس بين 160.000دج/م² و200.000دج/م²، بأخذ متوسط السعر تم تحديد سعر المتر المربع الواحد بـ 180.000دج/م²، أي بضرب هذه القيمة بمساحة الأرض المقدرة بـ 2520م² نجد:

قيمة تقييم الأرض=453.600.000دج.

2. **أشغال تهيئة الأرض:** تمت أشغال تهيئة الأرض على مساحة 805 م²، حيث تتراوح أسعار تهيئة المتر المربع الواحد بين 1.600دج/م² و2.000دج/م²، تم تحديد سعر المتر المربع الواحد من التهيئة بـ 1.800دج/م².

قيمة أشغال تهيئة الأرض:1.449.000دج.

3. **مستودع التخزين:** هو مبنى صناعي عبارة عن طابق أرضي +3 وطابق سفلي، مساحته 1715,85م²، أسعار المتر المربع الواحد لبناء المستودع تتراوح بين 53.000دج/م² و57.000دج/م²، تم تحديد سعر 55.000دج/م² مع القيمة المضافة لكل طابق لمراعاة صعوبة البناء المقدرة بـ 5.000دج/م².

قيمة بناء المستودع= 523.334.250دج.

قيمة الجدار المحيط=11.520.000دج

القيمة الكلية لبناء مستودع التخزين= 534.854.250دج.

4. **مأوى محطة المحولات:** مساحته تساوي 13,52م²، تتراوح أسعار المتر المربع الواحد لبناء مأوى محطة المحولات بين 33.000دج/م² و37.000دج/م²، تم أخذ سعر المتر المربع الواحد بـ 35.000دج/م².

قيمة بناء مأوى محطة المحولات= 473.200دج.

القيمة الإجمالية لإعادة التقييم العقاري لمستودع التخزين المتواجد على أرض رقم63 التابع لشركة كوندور الكترونيكس الذي تم إعادة تقييمه من طرف الخبير المعتمد محمد مراح بعد زيارة ميدانية له بقيمة 990.376.450دج.

ثالثا: المعالجة المحاسبية لإعادة التقييم

في 2004/05/16 قامت شركة كوندور الكترونيكس بشراء قطعة أرض ببلدية بابا علي بقيمة 35.280.000دج أي بقيمة 14.000دج للمتر المربع الواحد، وفي 2018/07/18 قامت بإعادة تقييمها حيث أصبحت قيمتها الحالية تساوي 453.600.000دج أي بفارق إعادة تقييم بقيمة 418.320.000دج، حيث تمت المعالجة المحاسبية لفارق إعادة التقييم وفقا للملحق رقم (03) كما يلي:

		-------- 2018/07/18---------		
211		من حـ/ أرض رقم63 (بابا علي)	418.320.000	
	105	إلى حـ/ فارق إعادة التقييم		418.320.000
		"**إعادة تقييم أرض رقم 63**"		

المطلب الثاني: دور إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس على الوضعية المالية

بعد إعادة التقييم التي قامت بها شركة كوندور الكترونيكس على الأراضي في سنة 2019، سيتم محاولة الوقوف على كيفية تأثير هذه العملية على شفافية ومصداقية القوائم المالية لشركة كوندور الكترونيكس.

أولا: دوافع إجراء إعادة تقييم الأراضي في شركة كوندور الكترونيكس

بغرض الوقوف على أهم الأسباب التي أدت بمسيري شركة كوندور الكترونيكس إلى إعادة تقييم أصولها غير الجارية (الأراضي) تم إجراء مقابلة شخصية مع رئيس مصلحة المحاسبة المالية لشركة كوندور الكترونيكس وهذا بتاريخ 19 فيفري 2024 وعلى الساعة 2 مساءاً، بعد الترحيب تم طرح مجموعة من الأسئلة على مدير رئيس مصلحة المحاسبة المالية، وتمثلت في:

- ماهي أهم الأسباب التي أدت بشركة كوندور الكترونيكس نحو عملية إعادة تقييم أصولها غير الجارية (الأراضي) سنة 2019؟
- كيف استفادة شركة كوندور الكترونيكس من إجراء عملية إعادة تقييم أصولها غير الجارية (الأراضي)؟

وقد كانت إجابة السيد رئيس مصلحة المحاسبة المالية لشركة كوندور الكترونيكس على النحو التالي:

ساعدت عملية إعادة تقييم في تحديث قيمة الأصول الثابتة لتعكس قيمتها السوقية الحالية، مما يوفر صورة مالية أدق للشركة، وهذا يكون ضرورياً خصوصاً مع التغيرات الاقتصادية والتضخم، حيث قد تصبح القيم الدفترية القديمة غير واقعية. كما أن إعادة تقييم تمكن من تحسين نسبة الدين إلى الأصول، مما يعزز من صورة الشركة أمام المقرضين والمستثمرين. يتم فرض إعادة التقييم في فترات محددة وذلك لمتطلبات قانونية أو محاسبية من أجل ضمان الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية أو المحلية. كما تحسن إعادة التقييم من التخطيط الاستراتيجي واتخاذ القرارات الإدارية، إذ توفر بيانات محدثة ودقيقة عن قيمة الأصول، مما يساعد الإدارة في وضع استراتيجيات استثمارية وتمويلية أكثر فعالية.

ثانيا: دور إعادة تقييم الأراضي على الوضع المالي لشركة كوندور الكترونيكس.

من أجل معرفة دور إعادة تقييم الأراضي على الوضع المالي للشركة تم دراسة ما يلي:

1. التغير في قيمة الأراضي:

جدول رقم (02- 02): التغير في قيمة أراضي شركة كوندور الكترونيكس للسنتين 2018- 2019.

البيان / السنة	2018	2019
قيمة الأراضي	1.302.293.500	17.356.695.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (04).

من خلال الجدول الذي يمثل التغير في قيمة الأراضي بين سنة 2018 و2019 نلاحظ زيادة في قيمة الأراضي ب 16.054.401.500 دج ما يعكس زيادة في القيمة المحاسبية الصافية واحتمال زيادة في الطلب على العقارات في سنة 2019 والاستثمارات في حالة البيع.

2. فارق إعادة تقييم الأراضي:

جدول رقم (02- 03): فارق إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس في سنة 2019.

البيان / السنة	2018	2019
قيمة فارق إعادة التقييم	/	+15.982.401.500

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (05).

نلاحظ من خلال الجدول أن فارق إعادة تقييم لسنة 2019 موجب بقيمة 15.982.401.500 دج ما يعكس الزيادة في قيمة الأراضي وهو ما يمثل مؤشرا إيجابيا لشركة وقدرتها على الاستفادة من الزيادة المتوقعة في قيمة الأراضي في المستقبل.

3. التغير في الأموال الخاصة:

فارق إعادة التقييم يظهر في الميزانية كاحتياطي إعادة التقييم ما يعني أنه مسؤول عن التغير في الأموال الخاصة بالشركة، نوضح التغير من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02- 04): التغير في الأموال الخاصة لشركة كوندور الكترونيكس بين السنتين 2018- 2019.

البيان / السنة	2018	2019
قيمة الأموال الخاصة	24.766.979.532	42.889.024.276

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (05).

نلاحظ من خلال الجدول أن الأموال الخاصة بشركة كوندور الكترونيكس ارتفعت بقيمة 18.122.044.744دج سنة 2019، وهذه الزيادة تضم كل من فارق إعادة التقييم الموجب بقيمة 15.982.401.500دج بالإضافة إلى نتيجة الصافية للسنة بقيمة 2.391.643.244 دج، وكما شهدت سنة 2018 توزيع الأرباح على الشركاء بقيمة 252.000.000 دج، فساهمت عملية إعادة تقييم الأراضي في زيادة الأموال الخاصة لشركة كوندور الكترونيكس بنسبة 37,26%.

بما أن فارق إعادة التقييم في هذه الحالة ظهر موجب يعني أن القيمة الدفترية للأصول غير الجارية قد ارتفعت بعد إعادة تقييمها وتقريبها إلى القيمة السوقية الحالية؛ هذه العملية تقدم قيما دقيقة وصادقة للأصول مما يحسن ملائمة المعلومات المالية لاتخاذ قرارات مستنيرة وزيادة شفافية ومصداقية القوائم المالية. يمكن أيضا تعديل الإهتلاكات إن وجدت من خلال القيمة الدفترية الجديدة؛ الأمر الذي من شأنه أن يحسن من قدرة التمويل الذاتي للشركة، فارق إعادة التقييم الموجب يؤدي إلى زيادة في الأموال الخاصة للشركة والتي تحسن من المركز المالي وتعزز صورتها أمام المستثمرين والدائنين لأنها تشير إلى تحسن قيمة ممتلكاتها.

إن الإفصاح بعمليات إعادة التقييم أسبابها ونتائجها، يجعلها أكثر وضوحا وقابلة للفهم من طرف مستخدميها. تعطي القوائم المالية صورة دقيقة وواقعية عن الوضع المالي للشركة، يسهل استخدام معايير موحدة لهذه العملية من المقارنة بين القوائم المالية للشركات المختلفة هذا ما ساهم في تحقق الخصائص النوعية للقوائم المالية.

ثالثا: دور إعادة تقييم الأراضي على الالتزامات البنكية

إعادة تقييم الأراضي يعكس قيمتها السوقية الحالية، مما يمكن أن يحسن من قوة المركز المالي للشركة. هذا الاخير يؤثر إيجابيا على الالتزامات البنكية من خلال تحسين شروط القروض وزيادة الثقة بين الشركة والبنوك. تمت معالجة هذا من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (02- 05): التغير في الالتزامات البنكية لشركة كوندور الكترونيكس بين السنتين 2018- 2019.

البيان / السنة	2018	2019
قيمة الالتزامات البنكية	50.300.000.000	52.990.000.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الملحق رقم (06).

نلاحظ أن قيمة الالتزامات البنكية لسنة 2018 زادت بـ 2.690.000.000 دج وذلك بعد قيام الشركة بإعادة تقييم الأراضي الخاصة بها؛ والتي استخدمتها كضمان للحصول على التمويل بعد تقييم الخبرة الخاص بالشركة والبنوك، قامت الشركة بزيادة قيمة الرهون لدى البنوك مما أدى إلى تحسين معدلات الفائدة على القروض أو السماح بالحصول على مبالغ إضافية من التمويل الخارجي.

رابعا: تكلفة إعادة التقييم مقارنة بالمنفعة المحققة

وفقا للتشريعات الجبائية المحددة في قانون المالية لسنة 2019 ضمن (المادة 186 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة) أنه لا تندرج في النتيجة الجبائية فائض قيمة إعادة تقييم الأصول غير القابلة للإهتلاك، وهي سياسة مالية تهدف لتشجيع الشركات على إعادة تقييم أصولها لتمكينها من الاستفادة من الفروق الإيجابية في القيمة.

ففي حالة إعادة تقييم شركة كوندور الكترونيكس للأراضي في سنة 2019 لا توجد تكلفة جبائية، أي تمثلت تكلفة إعادة تقييم الأراضي في تكلفة الاستعانة بخبراء تقييم الأصول فقط، أي أن تكلفة إعادة تقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس مثلت قيمة صغيرة مقارنة بالمنفعة المحققة من هذا الإجراء والمتمثلة في تحسين جودة ومصداقية القوائم المالية من خلال تقريب القيم الدفترية للأصول من قيمتها الحقيقية وكذا من خلال تحسين قدرة التمويل الذاتي فضلا عن تحسين المركز المالي لشركة والذي ساهم في حصول الشركة على قدر أكبر من الاقتراضات؛ الأمر الذي من شأنه المساهمة في تحسين وظيفتها المالية.

غير أن المادة 186 لا تعفي الأموال القابلة للإهتلاك من الاقتطاع الضريبي بعنوان الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي لفارق إعادة التقييم، الأمر الذي يجعل تكلفة إعادة تقييم الأصول القابلة للإهتلاك كبيرة جداً نظراً لارتفاع معدلات الضرائب على أرباح الشركات والضرائب على الدخل الإجمالي. هذا ما دفع بالمؤسسات الاقتصادية إلى تجنب إعادة تقييم الأصول القابلة للإهتلاك، وهو الأمر الذي وقفنا عليه ميدانيا من خلال دراستنا بشركة كوندور الكترونيكس.

خلاصة:

بعد الدراسة الميدانية لشركة كوندور الكترونيكس، تم التعرف على الشركة وتوضيح الهيكل التنظيمي الخاص بها، وتم الوصول في الدراسة التطبيقية إلى واقع تطبيق أسلوب إعادة التقييم في الشركة حيث كانت من أبرز الملاحظات هي أن الشركة لم تقوم بإعادة تقييم أصولها إلا في حالة خاصة سنة 2019، حيث قامت الشركة بإعادة تقييم الاراضي لزيادة الأموال الخاصة بها، فتوضح مدى تأثير عملية إعادة تقييم تثبيت معين ومدى إعطائه لصورة صادقة لأصحاب القرار وأصحاب المصلحة، فهذا ما يساهم في زيادة مصداقية وشفافية القوائم المالية.

الخاتمة

يلعب التضخم دورًا كبيرًا في تعديل القيم الدفترية للأصول، حيث أن التقييم الدوري يأخذ بعين الاعتبار التغيرات في القيمة الحقيقية للأصول، مما يساعد في تقديم معلومات مالية أكثر واقعية وتجنب التضليل المالي.

تم استكشاف دور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في زيادة مصداقية القوائم المالية من خلال دراسة ميدانية لتقييم أراضي شركة كوندور الكترونيكس، هدفت الدراسة إلى توضيح الأثر الإيجابي لهذه الممارسة على جودة المعلومات المالية المقدمة للمستثمرين وأصحاب المصالح، تم التركيز على كيفية مساهمة إعادة التقييم في تقديم صورة مالية دقيقة وشفافة تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل، مما يعزز الثقة في القوائم المالية للشركة ويدعم اتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة.

بعد العرض المقدم للجانبين النظري والتطبيقي تم التوصل إلى:

1. نتائج الدراسة:

من خلال ما تم عرضه في الدراسة ومن أجل الإجابة على الإشكالية تم التوصل إلى النتائج التالية:

– تساهم عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية في تقليل من أثر التضخم في القوائم المالية.

– تساهم عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية في تحسين المركز المالي للشركة.

– تساهم عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية في تقليص الفجوة بين القيم الدفترية والقيم السوقية للأصول، مما يساعد في تقديم تقارير مالية تعكس الواقع الاقتصادي بشكل أفضل.

– تقديم إضاءة جديدة على أهمية إعادة تقييم الأصول غير الجارية، وأن تكون دافعًا للشركات لتحسين ممارساتها المالية بما يحقق الشفافية والمصداقية ويعزز من الثقة في الأسواق المالية.

– تحسين خاصية المقارنة من خلال استخدام معايير موحدة لإعادة التقييم ما يسهل مقارنة القوائم المالية بين الشركات المختلفة.

– تساعد إعادة التقييم الشركات في تحديد وتقدير قيمة أصولها بشكل أفضل، مما يقلل من المخاطر المالية المحتملة ويعزز من الاستقرار المالي للشركة.

– تحسين ملائمة المعلومة المالية يدعم الإدارة الفعالة للمخاطر المالية من خلال تقديم تقديرات دقيقة لقيمة الأصول، مما يجعل المعلومات المالية أكثر فائدة لاتخاذ قرارات مستنيرة الامر الذي يساعد الشركات في التخطيط المالي.

– تمكن إعادة تقييم الأصول غير الجارية من تعديل الإهتلاكات استنادا للقيمة الدفترية الجديدة الأمر الذي من شأنه تحسين قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة.

–الإفصاح بوضوح عن عمليات إعادة التقييم وأسبابها ونتائجها، مما يجعل القوائم المالية أكثر وضوحا وفهما للمستخدمين وذلك ما يحقق خاصية القابلية للفهم.

2. اختبار صحة الفرضيات:

بناءاً على النتائج ومن خلال ما تم عرضه في الدراسة وقصد الإجابة على الإشكالية الرئيسية والأسئلة الفرعية تم اختبار صحة الفرضيات:

الفرضية الأولى: صحيحة؛ أثرت عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية إيجابيا على المركز المالي لشركة كوندور الكترونيكس، من خلال تقريب القيمة الدفترية للأصول غير الجارية من قيمتها الحقيقية مما عكست الصورة المالية الأكثر دقة والحقيقية لقيمتها السوقية وزيادة التزاماتها البنكية التي كانت أحد دوافع الشركة لقيامها بهذه العملية.

الفرضية الثانية: صحيحة؛ ساهمت عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية بشكل كبير في زيادة شفافية ومصداقية القوائم المالية من خلال تحسين الملاءمة والموثوقية وفهم المعلومة، ذلك لأن القوائم المالية تعكس القيم الحالية للأصول بدلاً من القيم الدفترية القديمة، مما يجعلها أكثر دقة وملاءمة للظروف الاقتصادية الراهنة، وهذا ما يعزز الثقة لدى المستثمرين والمقرضين لأن الأرقام المالية دقيقة ومحدثة، وهذا ما يجعل من عملية إعادة تقييم الأصول أداة قيمة لتعزيز الشفافية والمصداقية في القوائم المالية.

3. الاقتراحات:

بناءاً على النتائج السابقة سيتم تقديم بعض الاقتراحات في مجال إعادة تقييم أصول الشركات:

– تبني الشركات لممارسات إعادة التقييم الدورية لأصولها غير الجارية، مع الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية وتوجيهات الجهات الرقابية لضمان الاتساق والموضوعية في عملية التقييم.

– تعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي من قبل الجهات الرقابية بما يدعم الإفصاح الشفاف ويعزز من جودة التقارير المالية.

– استخدام التكنولوجيا الحديثة وأدوات التقييم الرقمية لتحسين دقة وكفاءة عمليات إعادة التقييم. يمكن أن تساعد هذه الأدوات في تقديم تقديرات أكثر دقة وحداثة لقيم الأصول.

– أهمية تدريب الموظفين وتطوير كفاءاتهم في مجال إعادة تقييم الأصول غير الجارية؛ لأنه يساهم في ضمان تنفيذ عمليات التقييم بشكل دقيق وفعال.

– إمكانية إعفاء فارق إعادة تقييم الأصول القابلة للإهتلاك للضريبة؛ أو قبول هذا الإهتلاك في الأعباء المقبولة للنتيجة الجبائية مما يسمح للمؤسسة من إعادة تقييم أصولها وبالتالي تعديل مركزها المالي.

4. آفاق الدراسة:

لا شك أنه رغم الجهد المبذول في إتمام هذا البحث، فإن هذا الأخير لا يخلو من النقائص بسبب عدم قدرتنا على تناول كل نواحي الموضوع بالتفصيل، إلا أنه يمكن أن يكون هذا البحث جسرا يربط بين بحوث سبقت فأضاف إليها بعض المستجدات، لإثرائها وبعثها من جديد، وبحوث مقبلة كتمهيد لمواضيع يمكن ذكر البعض منها:

- تأثير عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية على قرارات المستثمرين والمحللين الماليين.
- أثر تبني معايير المحاسبة الدولية على عمليات إعادة تقييم الأصول غير الجارية.
- أثر إعادة تقييم الأصول القابلة للإهتلاك على الالتزامات الضريبية للشركات.
- إعادة تقييم الأصول غير الجارية بين تحسين جودة المعلومة المالية وارتفاع كلفتها الجبائية.

قائمة المرجع

أولا: الكتب

1- أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2008.

2- بونعجة سحنون، أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، دار الابتكار، عمان، الأردن، 2017.

3- جمال لعشيشي، محاسبة المؤسسة والجباية وفق النظام المحاسبي الجديد، منشورات الصفحات الزرقاء العالمية، متيجة للطباعة، الجزائر، 2010.

4- جمعة حميدات، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان، الأردن، 2014.

5- حاج علي، النظام المحاسبي المالي الجديد، دار بلقيس، الجزائر، 2012.

6- ضياء نصر الله الدرملي، المعالجة المحاسبية للأصول، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 2008.

7- طلال محمد علي الججاوي، قياس جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها، دار الأيام، عمان، الأردن، 2017.

8- عبد الرحمان عطية، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي، ط1، برج بوعريريج، الجزائر، 2011.

9- هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، ديوان المطبوعات الجامعية، 2017.

10- وليد ناجي الحيالى، أصول المحاسبة المالية، ج1، منشورات الأكاديمية العربية، الدنمارك، 2007.

ثانيا: الرسائل الجامعية

1- سعيدي عبد الحليم، محاولة تقييم افصاح القوائم المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015.

2- شناي عبد الكريم، تكييف القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية وفق معايير المحاسبة الدولية، رسالة ماجستير، تخصص محاسبة، جامعة باتنة، 2008-2009.

3- عاد نور الدين، إعادة تقييم التثبيتات وأثره على القوائم المالية في البيئة المحاسبة الجزائرية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة غرداية، 2021-2022.

4- العزلي كمال، أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة في جودة القوائم المالية، أطروحة دكتوراه، تخصص محاسبة، جامعة فرحات عباس سطيف،2021 -2022.

ثالثا: المجلات والملتقيات العلمية

1- ابتهاج إسماعيل يعقوب، عباس فاضل علي، الإفصاح المحاسبي عن الأصول البشرية وأثره في تحسين جودة المعلومة المحاسبية على وفق المشروع المشترك، مجلة الكلية الإسلامية الجامعة، مجلد1، العدد 67.

2- رحال ناصر وعوادي مصطفى: المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي المالي الجديد، ملتقى حول المعالجة المحاسبية للأصول الثابتة حسب النظام المحاسبي، المركز الجامعي الوادي، الجزائر.

3- طلال محمد علي الجحاوي، رافد كاضم نصيف العبيدي، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها ومستخدميها إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة والمستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد 10، العدد 39.

4- عبد اللطيف عثمان وعباس لحمر، "المعالجة المحاسبية للتثبيتات العينية وفق النظام المحاسبي المالي"، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، العدد 04، 02جوان 2018، مستغانم، الجزائر.

رابعا: التشريعات القانونية

1- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 19، المؤرخ في 26جويلية 2008، المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة والكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها،2009.

2- القرار المؤرخ بـ 26جويلية 2008، المتضمن لقواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الصادر في الجريدة الرسمية العدد 19، المؤرخ بـ 25مارس 2009.

3- المرسوم التنفيذي رقم08-156 المؤرخ في 26 ماي 2008، المتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 07-11.

الملاحق

الملحق رقم (01): معلومات حول الأرض محل إعادة التقييم.

CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation

Direction générale
Direction de comptabilité et des finances
Département Géstion des Immobilisations

Liste des Terrains pour reévaluation

N°	Désignation	Date Acquisition	Compte Groupe	VO	Section	Ilot	Valeur Expertise	Superficie	M²	Ecart de réevaluation
COND00000043	LOT TERRAIN 2520 M BABA ALI	16/05/2004	21110000	35 280 000,00	BABA ALI	ILOT N° 63	453 600 000,00	2 520,00	180 000,00	418 320 000,00

Zone d'activité Route de M'sila ilot 70, Section 161, Bordj Bou Arréridj 34 000 - Algérie.
Tél. : +213 (0) 35 87 63 00 / +213(0) 35 87 63 04 / Fax : +213 (0) 35 87 63 63
R.C. N°: 34/00-0462772802 - NIS : 000234010086358 - NIF : 000234046277228
www.condor.dz / e-mail : info@condor.dz N°Vert 3075

الملحق رقم (02): تقرير الخبير المتعلق بإعادة التقييم.

MERAH MOHAMED
BUREAU D'ETUDES
ET DE SUIVI TECHNIQUES

EXPERT AGREE

B.E.S.T

REEVALUATION IMMOBILIERE
DEPOT DE STOCKAGE
ZONE D'ENTREPOTS ET D'ACTIVITES
BABA ALI(SAOULA)

SPA CONDOR ELECTRONICS

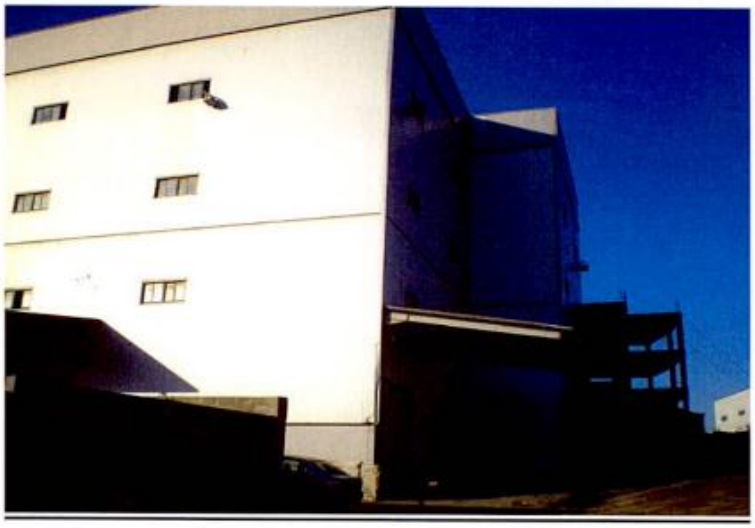

N°56 12 LOGEMENTS
BORDJ-BOU-ARRERIDJ
TEL : 05.57.33.44.60 07.79.06.14.81
e.mail : best.merah@gmail.com

MERAH MOHAMED
BUREAU D'ETUDES ET DE SUIVI TECHNIQUES

REEVALUATION IMMOBILIERE
DEPOT DE STOCKAGE
ZONE D'ENTREPOTS ET D'ACTIVITES
BABA ALI(SAOULA)

SPA CONDOR ELECTRONICS

I) INTRODUCTION :

A la demande de Monsieur BENHAMADI Omar, directeur général de la SPA CONDOR ELECTRONICS,nous,monsieur MERAH Mohamed,bureau d'études et de suivi techniques, expert agrée et accrédité auprès des banques, avons établi la présente réévaluation immobilière du dépôt de stockage situé dans la zone d'entrepôts et d'activités(ZEA) de Baba Ali(Saoula),sur la base des documents officiels présentés par le directeur général et suite à une visite sur site ainsi qu'un état des lieux.

II) DOCUMENTS PRESENTES :

- Statuts modificatifs de la SPA CONDOR ELECTRONICS par acte authentique établi par le notaire Bendib Djamel en date du 01/09/2014 sous le N°352/2014.
- Registre de commerce délivré par le CNRC en date du 22/01/2014 sous le N°02B0462772-00/34.
- Acte de transfert des biens établi par le notaire Bouâzara Hasna en date du 27/06/2013 sous le N°143/2013.

III) SITUATION DU DEPOT DE STOCKAGE :

Le dépôt de stockage de la SARL SPA CONDOR ELECTRONICS est situé sur un terrain N°63, zone d'entrepôts et d'activités(ZEA), commune de Baba Ali(Saoula), wilaya d'Alger.

Les limites du terrain sont les suivantes :

- Nord : voie C.
- Sud : voie D.
- Est : lot de terrain N°64.
- Ouest : lot de terrain N°62.

Surface du terrain N°63 : 2.520,00 m².

IV) DESCRIPTIF DU DEPOT DE STOCKAGE :

Le dépôt de stockage est actuellement constitué par les éléments suivants :

1) Terrain.
2) Aménagement du terrain.
3) Hangar de stockage.
4) Abri pour poste transformateur.

V) EVALUATION IMMOBILIERE DU DEPOT DE STOCKAGE :

L'évaluation immobilière du dépôt stockage sera faite en tenant compte de plusieurs critères :

A) Les critères naturels.

N°56 12 LOGEMENTS
ROUTE DE BIR-SNAB
BORDJ-BOU-ARRERIDJ
TEL : 035.68.25.08 0779.06.14.81
e-mail : best..merah@gmail.com

MERAH MOHAMED
BUREAU D'ETUDES ET DE SUIVI TECHNIQUES

B) Les critères économiques.
C) Les critères réglementaires.

A) Les critères naturels :
- terrain situé en zone d'entrepôts et d'activités.
- surface : bonne et en adéquation avec le projet.
- nombre de locaux et hangars : suffisant et en adéquation avec le projet.
- qualité des matèriaux : bonne qualité.
- projet réalisé.

B) Les critères économiques :
- marché foncier actuellement en expansion.
- demande très forte pour les terrains de grande superficie.
- possibilités bonnes en fonction de la situation du projet.
- possibilités bonnes en fonction des commodités du projet.

C) Les critères réglementaires :
- Procédure de cession établie et finalisée.
- Livret foncier établi.
- Plans d'architecture et de génie civil du projet établis.

1) Terrain :

Le prix unitaires du mètre carré foncier pour les terrains tels que celui de la SPA CONDOR ELECTRONICS varient entre 160.000,00 DA/m² et 200.000,00 DA/m².
Nous fixons le prix du mètre carré à :180.000,00 DA/m².
Surface du terrain : 2.520,00 m².
Montant de l'évaluation du terrain : 2.520,00 x 180.000,00 = 453.600.000,00 DA
Montant de l'évaluation du terrain : 453.600.000,00 DA

2) Travaux d'aménagement du terrain :

Les travaux d'aménagement ont consisté à réaliser les travaux suivants :
- déblais et remblais.
- évacuation des déblais à la décharge publique.
- réseau de drainage des eaux pluviales.
- réseau d'assainissement des eaux usées.
- réseau d'éclairage extérieur.
- couche de fondation,couche de base et plateforme bétonnée.

Le terrain a été aménagé sur une surface de : 805,00 m².
Les prix unitaires du mètre carré d'aménagement varient entre :1.600,00 DA/m² et 2.000,00 DA/m².
Nous fixons le prix du mètre carré d'aménagement à : 1.800,00 DA/m².

N°56 12 LOGEMENTS
ROUTE DE BIR-SNAB
BORDJ-BOU-ARRERIDJ
TEL : 035.68.25.08 0779.06.14.81
e-mail : best..merah@gmail.com

MERAH MOHAMED
BUREAU D'ETUDES ET DE SUIVI TECHNIQUES

Montant de l'évaluation des travaux d'aménagement : 805,00 x 1.800,00 = 1.449.000,00 DA

Montant de l'évaluation des travaux d'aménagement du terrain : 1.449.000,00 DA

3) Hangar de stockage :

Bâtiment industriel en RDC+3 et sous-sol, structure en charpente métallique,fondations, plate-forme et voile périphérique en béton armé, couverture métallique et hauteur moyenne par niveau : 5,00 m.

Surface du hangar de stockage : 57,70 x 15,50 + 53,00 x 15 ,50 = 1.715,85 m².

Les prix unitaires du mètre carré bâti du hangar de stockage varient entre 53.000,00 DA/m² et 57.000,00 DA/m².

Nous fixons le prix du mètre carré bâti à : 55.000,00 DA/m² avec une plus-value de 5.000,00 DA/m² pour chaque étage en hauteur pour tenir compte de la difficulté de réalisation.

Montant de l'évaluation du hangar de stockage: 1.715,85 x 55.000,00 + 1.715,85 x 55.000,00 + 1.715,85 x 60.000,00 + 1.715,85 x 65.000,00 + 1.715,85 x 70.000,00 = 523.334.250,00 DA

Voile périphérique : structure en béton armé dosé à 350 kg/m^3.

Longueur du voile : 160,00 m.

Hauteur du voile : 6,00 m.

Epaisseur du voile : 30,00 cm.

Volume du béton armé : 160,00 x 6,00 x 0,30 = 288,00 m^3.

Les prix unitaires du mètre cube du béton armé dosé à 350 kg/m^3 varient entre 30.000,00 DA/m^3 et 42.000,00 DA/m^3.

Nous fixons le prix du mètre cube du béton armé dosé à 350 kg/m^3 : 40.000,00 DA/m^3.

Montant de l'évaluation du voile périphérique : 288,00 x 40.000,00 = 11.520.000,00 DA

Montant de l'évaluation totale du hangar de stockage : 523.334.250,00 + 11.520.000,00 = 534.854.250,00 DA

Montant de l'évaluation totale du hangar de stockage : 371.848.500,00 DA.

4) Abri poste transformateur :

Bâtiment en RDC, structure en béton armé et cloisons en briques.

Surface bâtie de l'abri poste transformateur : 5,20 x 2,60 = 13,52 m².

Les prix unitaires du mètre carré bâti de l'abri poste transformateur varient entre 33.000,00 DA/m² et 37.000,00 DA/m².

Nous fixons le prix du mètre carré bâti à : 35.000,00 DA/m².

Montant de l'évaluation de l'abri poste transformateur : 13,52 x 35.000,00 = 473. 200,00 DA

Montant de l'évaluation de l'abri poste transformateur : 473.200,00DA.

VI) RECAPITULATIF :

1	Montant de l'évaluation du terrain :	453.600.000,00 DA
2	Montant de l'évaluation travaux d'aménagement du terrain :	1.449.000,00 DA
3	Montant de l'évaluation du hangar de stockage :	534.854.250,00 DA
4	Montant de l'évaluation l'abri poste transformateur :	473. 200,00 DA
T	***Montant total de la réévaluation immobilière :***	***990.376.450,00 DA***

N°56 12 LOGEMENTS
ROUTE DE BIR-SNAB
BORDJ-BOU-ARRERIDJ
TEL : 035.68.25.08 0779.06.14.81
e-mail : best..merah@gmail.com

MERAH MOHAMED
BUREAU D'ETUDES ET DE SUIVI TECHNIQUES

VII) CONCLUSION :

Le montant total de la réévaluation immobilière du dépôt de stockage de Baba Ali(Saoula) de la SPA CONDOR ELECTRONICS, établie par nos soins en fonction des documents officiels présentés par le directeur général et suite à une visite sur site ainsi qu'un un état des lieux est estimée à : neuf cents quatre vingt dix millions trois cents soixante seize mille quatre cents cinquante dinars algériens.

990.376.450,00 DA

Réévaluation établie, le : 18/07/2018

L'EXPERT

N°56 12 LOGEMENTS
ROUTE DE BIR-SNAB
BORDJ-BOU-ARRERIDJ
TEL : 035.68.25.08 0779.06.14.81
e-mail : best..merah@gmail.com

MERAH MOHAMED
BUREAU D'ETUDES ET DE SUIVI TECHNIQUES

ANNEXE

PHOTOGRAPHIES NUMERIQUES

N°56 12 LOGEMENTS
ROUTE DE BIR-SNAB
BORDJ-BOU-ARRERIDJ
TEL : 035.68.25.08 0779.06.14.81
e-mail : best..merah@gmail.com

الملحق رقم (03): وثيقة التسجيل المحاسبي لفارق إعادة التقييم.

Condor	SPA CONDOR ELECTRONICS Feuille d'Imputation	VERSION : 01

Code utilisateur : HHAMADENE
Exercice : 2019

N° Document : 30-00324 Date Document : 31/12/19	Code Journal : 30 IMMOBILISATIONS	N° Opération : 157343 **N° Transaction : 688581**

N° Compte	Nom Complet	N° doc. externe	Montant débit	Montant crédit
10500000	Ecart de réévaluation			15 982 401 500,00
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		418 320 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000043 ; LOT TERRAIN 2520 M? BABA ALI			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		454 020 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000074 ; LOT 4830 M? EL EULMA			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		384 064 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000013 ; LOT TERRAIN 2824 BOUMERDES			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		174 360 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00002582 ; TERRAIN 45 HAR A EL EULMA			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		915 755 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000618 ; LOT 2 HECT ET 63 AR LACHBOUR			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		824 175 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000619 ; LOT 2H 36 AR LACHBOUR			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		919 875 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000870 ; LOT LACHBOUR 2 HECT 66 HAR ET 25 S			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		950 550 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000412 ; TERRAIN SOTRA CHOR 1HECTAR ET 9400 M?			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		3 546 260 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00001057 ; DHAISSA 18 HECT ET 18 AR			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		120 301 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000004 ; TERRAIN 2039 M?			
	Centre de gestion : BBA01			

Condor	SPA CONDOR ELECTRONICS Feuille d'Imputation	VERSION : 01

Code utilisateur : HHAMADENE
Exercice : 2019

21110000	Terrains		112 454 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000009 ; LOT TERRAIN 1906 M? DE GUEROUACHE			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		106 318 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000011 ; LOT TERRAIN 1802 M?			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		58 646 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000016 ; LOT TERRAIN 994 M? de HAFSI			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		94 321 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000019 ; LOT TERR 449 M2 DEGDEG			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		63 897 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000063 ; LOT 1083 M? ATTIA			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		59 472 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000096 ; LOT TERRAIN 1008 M2			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		59 118 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000113 ; LOT TERRAIN 1002 M? CHEZ MEZITI			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		192 989 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000242 ; LOT TERRAIN 3271 M?			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		29 150 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000329 ; LOT 445 M? SEMAI NOUARI			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		64 550 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000482 ; TERRAIN LAKHDARI 965 M?			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		121 040 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000928 ; LOT 1872 M2 SLIMANI			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		585 000 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000020 ; LOT TERRAIN 15000 M2 URBAS BBA			
	Centre de gestion : BBA01			

Condor	SPA CONDOR ELECTRONICS Feuille d'Imputation	VERSION : 01

Code utilisateur : HHAMADENE

Exercice : 2019

21110000	Terrains		890 905 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000508 ; LOT TERRAIN 20909 M? GHOUILA			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		207 250 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000723 ; LOT NAIDJ DE 5050 M? A Z.INDUSTRIELLE			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		175 370 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000911 ; TERRAIN 4786 M? SAFSAF ZONE INDUSTRIELLE			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		196 260 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000934 ; TERRAIN 5028 M? " CHERIF TAYEB" ZONE INDUSTR			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		330 837 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000008 ; LOT TERR 8483 M?DONATION			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		232 731 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000017 ; LOT TERR 9789 M2 URBAS			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		292 895 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000256 ; LOT TEBAKHI 3315 ET 3316 M?			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		268 680 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000307 ; LOT 6064 M? TAFRAOUET			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		688 695 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000314 ; LOT 12139 M? NAHOUI			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		87 990 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000432 ; LOT TERRAIN 2022 M? ZAID YOUCEF			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		78 858 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000469 ; TERRAIN HANNI 2022 M?			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		260 140 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000502 ; TERRAIN 5892 M? BORDJ BETON			
	Centre de gestion : BBA01			

Condor	SPA CONDOR ELECTRONICS Feuille d'Imputation	VERSION : 01

Code utilisateur : HHAMADENE
Exercice : 2019

21110000	Terrains		253 622 500,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000557 ; TERRAIN 5897 M? MANBAA			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		250 622 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000595 ; TERRAIN 5897 M? DE SARL ENTRINAS			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		224 316 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00001296 ; TERRAIN 6231 M2 ALPAP			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		688 344 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000067 ; LOT 3741 M? OUED SMAR ALGER			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		216 500 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00001014 ; LOT 1482.50 M? OUED SMAR 2			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		129 045 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00001071 ; TERRAIN 3887 M? MEBARKI N/EDDINE			
	Centre de gestion : BBA01			
21110000	Terrains		254 706 000,00	
	Source : Immobilisation ; COND00000007 ; LOT TERRAIN 969 M? de DAHMANI ET OUAKASSI			
	Centre de gestion : BBA01			
		Totaux Ecriture	**15 982 401 500,00**	**15 982 401 500,00**

Visa du Cadre Comptable **Visa du Comptable Principal**

الملحق رقم (04): الميزانية المالية المقفلة لشركة كوندور الكترونيكس – أصول– لسنة 2018– 2019.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (ACTIF)

ACTIF	2019			2018
	Montants Bruts	Amortissements Provisions et pertes de valeurs	Net	Net
ACTIFS NON COURANTS				
Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif				
Immobilisations incorporelles	960 247 895	34 414 763	925 833 131	40 042 026
Immobilisations corporelles				
Terrains	17 356 695 000		17 356 695 000	1 302 293 500
Bâtiments	19 268 693 668	4 565 157 582	14 703 536 085	11 803 495 162
Autres immobilisations corporelles	10 421 836 087	6 011 566 774	4 410 269 312	4 783 685 688
Immobilisations en concession	720 570 482	161 245 007	559 325 475	577 899 363
Immobilisations encours	2 410 246 008		2 410 246 008	5 036 286 579
Immobilisations financières				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 928 915 800		5 928 915 800	5 927 925 800
Autres titres immobilisés				
Prêts et autres actifs financiers non courants	434 832 968		434 832 968	465 232 646
Impôts différés actif	27 046 123		27 046 123	
TOTAL ACTIF NON COURANT	57 529 084 034	10 772 384 129	46 758 699 905	29 936 860 766
ACTIF COURANT				
Stocks et encours	18 625 167 685	1 121 023 634	17 504 144 050	22 331 584 142
Créances et emplois assimilés				
Clients	12 517 138 553	905 858 229	11 611 280 323	12 302 441 140
Autres débiteurs	9 234 599 852		9 234 599 852	7 514 822 938
Impôts et assimilés	474 837 877		474 837 877	277 515 931
Autres créances et emplois assimilés				
Disponibilités et assimilés				
Placements et autres actifs financiers courants				
Trésorerie	3 005 684 620		3 005 684 620	4 691 668 652
TOTAL ACTIF COURANT	43 857 428 590	2 026 881 864	41 830 546 725	47 118 032 805
TOTAL GENERAL ACTIF	101 386 512 624	12 799 265 993	88 587 246 630	77 054 893 572

الملحق رقم (05): الميزانية المالية المقفلة لشركة كوندور الكترونيكس – خصوم- لسنة 2018- 2019.

IMPRIME DESTINE A L'ADMINISTRATION | N.I.F 0 0 0 2 3 4 0 4 6 2 7 7 2 2 8

Désignation de l'entreprise: SPA CONDOR ELECTRONICS

Activité: FABRICATION COMMERCIALISATION ET SAV APPARAILS ELECTROMENAGERS

Adresse: ZONE D'ACTIVITE RTE DE M'SILA BORDJ BOU ARRERIDJ

Exercice clos le 31/12/2019

BILAN (PASSIF)

	2019	2018
CAPITAUX PROPRES		
Capital émis	4 277 000 000	4 277 000 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidées (1)	20 237 979 532	14 676 968 056
Ecart de réévaluation	15 982 401 500	
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net part du groupe (1)	2 391 643 244	5 813 011 475
Autres capitaux propores - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
TOTAL I	**42 889 024 276**	**24 766 979 532**
PASSIFS NON-COURANTS		
Emprunts et dettes financières	8 945 475 841	7 035 035 755
Impôts (différés et provisionnés)	41 575 750	70 908 784
Autres dettes non courantes	657 326 679	745 293 820
Provisions et produits constatés d'avance		
TOTAL II	**9 644 378 271**	**7 851 238 360**
PASSIFS COURANTS:		
Fournisseurs et comptes rattachés	8 990 836 450	5 981 469 687
Impôts	558 037 220	394 373 697
Autres dettes	2 399 147 526	2 498 142 487
Trésorerie passif	24 105 822 885	35 562 689 806
TOTAL III	**36 053 844 083**	**44 436 675 679**
TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)	**88 587 246 630**	**77 054 893 572**

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d''états financiers consolidés

الملحق رقم (06): الالتزامات البنكية لشركة كوندور الكترونيكس.

Condor Electronics

CONDOR ELECTRONICS
SPA au Capital social de 4 277 000 000,00 DA
Fabrication, commercialisation et SAV d'appareils électroménagers, électroniques produits informatiques et panneaux photovoltaïques
Conception et développement de produits frigorifiques et de climatisation

Bordj Bou Arreridj le 27/02/2024

ENGAGEMENT BANCAIRES

Désignation	Autorisation 2018	Autorisation 2019
BEA	23 000 000 000,00	26 000 000 000,00
SGA	1 800 000 000,00	1 800 000 000,00
NATIXIS	2 000 000 000,00	2 000 000 000,00
El baraka	3 000 000 000,00	390 000 000,00
AGB	2 500 000 000,00	3 200 000 000,00
BDL	5 000 000 000,00	5 300 000 000,00
BNP	9 000 000 000,00	9 600 000 000,00
ABC	4 000 000 000,00	4 700 000 000,00
TOTAL ENGEGMENT	50 300 000 000,00	52 990 000 000,00

Zone d'activité Route de M'sila Ilot 70, Section 161, Bordj Bou Arréridj 34 000 - Algérie.
Tél. : +213 (0) 35 87 63 00 / +213(0) 35 87 63 04 / Fax : +213 (0) 35 87 63 63
R.C. N°: 34/00-0462772802 - NIS : 000234010086358 - NIF : 000234046277228
www.condor.dz / e-mail : info@condor.dz N°Vert 3075

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الموسومة بدور إعادة تقييم الأصول غير الجارية في زيادة مصداقية القوائم المالية، إلى محاولة تسليط الضوء على عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية وانعكاس ذلك على مصداقية وشفافية القوائم المالية من خلال تقريب القيم الدفترية للأصول من قيمها الحقيقية، ولتحقيق هدف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي عند التعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالأصول غير الجارية وإعادة التقييم والقوائم المالية، والاعتماد على أسلوب التحليل المناسب لتحليل القوانين المتعلقة بالدراسة، وأسلوب دراسة الحالة للجانب التطبيقي الذي تناول حالة شركة كوندور الكترونيكس.

خلصت هذه الدراسة في مجموعة من النتائج تمحورت أساسا حول أن عملية إعادة تقييم الأصول غير الجارية تساهم في التقليل من الآثار السلبية للتضخم، كما تساهم في تحسين مصداقية القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية وهذا من خلال تقريب القيمة الدفترية للأصول من قيمتها الحقيقية وانعكاس ذلك على المركز المالي للشركة ومنه على مصداقية القوائم المالية المفصح عنها.

الكلمات المفتاحية: الأصول غير الجارية، إعادة التقييم، مصداقية القوائم المالية، شركة كوندور الكترونيكس.

Abstract:

This tagged study entitled "the role of revaluation of non -current assets in increasing financial statements transparency " aims to highlight the process of reassessing non current assets and its reflection on the credibility and the transparency of the financial statement. It also employed an appropriate analytical method to analyze the relevant laws. Additionally, a case study approach was used to examine the practical aspect, focusing on the case of Condor Electronics company. The study revealed several findings, the most significant of which is that Condor company does not regularly conduct reassessments due to challenges in Algerien economic environment.

As a result, the company relies on evaluating its assets based on historical cost, which does not accurately reflect their value in the financial statements. In contrast, the reassessment method significantly contributes to the transparency and accuracy of financial statements, as evidenced by Condor's revaluation of its lands to develop more effective investment and financing strategies.

Key words: non-current assets, revalution, financial statements transparency, Condor Electronics Company.